جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية

من إعداد الطالبين:

- مرّاد وسيم
- عيش أشرف

بعنوان:

التحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار وكالات دعم الاستثمار في الجزائر

(دراسة حالة مديرية الضرائب)

أعضاء لجنة المناقشة

بوجلال أنفال	أستاذة محاضرة قسم "ب"	رئيسا
زبيري عز الدين	أستاذ محاضر قسم "ب"	مشرفا
طالب حسين سهام	أستاذة محاضرة قسم "ب"	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

إلى والدي الغاليين، اللذين كانا نور دربي وسراج أملي

قال ربي عنهما في كتابه الكريم "وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"، والذي قرن الله عز وجل عبادته بالإحسان إليهما في القرآن الكريم، وذلك في قوله تعالى: "وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا"

إنما أنتما مني كمنزلة الروح في الجسد، شكرا على كل ما بذلتوه من تضحيات وجهود لتربيتي، وتعليمي، وتثقيفي إنما ما أنا عليه بسببكم أنتم.

إلَّا أن كلمات دعائي لا توافيكم حقكم ومنزلتكم وقدركم؛ فاترك الأمر لتقدير العليم الحكيم ليقدم لكما ما يسر قلوبكما في الدنيا والآخرة.

إلى اختي الوحيدة التي وقفت جانبي وساندتني بطيب كلمات وحسن مواساة،

إلى اساتذتنا الأفاضل الذين أضاؤوا بعلمهم عقولنا، وبالجواب الصحيح حيرة السائلين فأظهروا بسماحتهم تواضع حاملي العلم.

الى كل عائلتي وأقاربي شكرا لكم ولجميع أصدقائي ولكل من ساندنا ولو بكلمة طيبة.

مرّاد وسيم

الإهداء

الحمد لله و كفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى والحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكني فعلتها ونلتها.

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، الذي بفضله ها أنا اليوم أنظر إلى حلم طال انتظاره وقد أصبح واقعا أفتخر به.

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز وقوتي بعد الله داعمتي الأولى والأبدية "أمي الغالية" اطال الله في عمرك، أهديك هذا الإنجاز الذي لولا تضحياتك لما كان له وجود، ممتن لأن الله قد اصطفاك لي من البشر أما يا خير سند وعوض، إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل الذي هو سندي وقدوتي في الحياة "أبي الغالي ".

إلى من قيل فيهم:

«سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ»

إلى من مدوا أيديهم دون كلل ولا ملل وقت ضعفي "إخوتي" أدامكم الله ضلعا ثابتا لي. نزار وفراس

عيش أشرف

شكر وعرفان

{اللهم ما أصبح بنا من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك فلك الحمد ولك الشكر}

نشكر الله سبحانه وتعالى الذي من علينا بفضله ونعمته وأعاننا على إتمام هذا العمل فاللهم لك الحمد لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك،

وعملا بقول النبي ﷺ {من لا يشكر الناس لا يشكر الله} نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف زبيري عز الدين على قبوله الإشراف على هذا العمل والذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته القيمة والذي كان عونا لنا في لحظات الشك والريبة التي تلم بكل باحث،

كما نشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم باستقراء هذا العمل وقبولهم مناقشة هذه المذكرة،

قالَ رسُولُ اللّهَّ ﷺ: مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ معْرُوفٌ، فقالَ لِفَاعِلِهِ: جزَاك اللّهَّ خَيْرًا، فَقَد أَبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ.

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ((لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُكُمْ مَا لَهُ فِي قَوْلِهِ لِأَخِيهِ: جَزَاكَ اللّهَّ خَيْرًا، لَأَكْثَرَ مِنْهَا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ))

وعليه نقول جزاكم الله خيرا لكل من مد لنا يد العون والمساعدة لاتمام هذا العمل.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى ابراز أهمية التحفيزات الجبائية ودورها المحوري كأداة أساسية ويتم ربطه بالتحصيل الجبائي وخلق القيمة المضافة في الجزائر، حيث ركزت بشكل خاص على تقييم فعالية هذه التحفيزات ضمن إطار عمل وكالات دعم الاستثمار الرئيسية، وهي: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM والصندوق الوطني للتأمين على البطالةCNAC.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه الوكالات ساهمت من خلال ما تقدمه من تسهيلات وتحفيزات جبائية، في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الشباب حاملي المشاريع، وبالتالي المساهمة في معالجة إشكالية البطالة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التحفيزات الجبائية، الاستثمار، وكالات الدعم، cnac، andi، angem، anade.

Abstract:

This study aimed to highlight the importance of tax incentives and their pivotal role as a fundamental tool for driving economic development and creating added value in Algeria. It specifically focused on assessing the effectiveness of these incentives within the framework of the main investment support agencies, namely: the National Agency for Investment Development (ANDI), the National Agency for Entrepreneurship Support and Development (ANADE), the National Agency for Microcredit Management (ANGEM), and the National Unemployment Insurance Fund (CNAC).

The study concluded that these agencies, through the facilities and tax incentives they provide, have contributed to financing and supporting small and medium-sized enterprises, encouraging young project holders, and thereby helping to address the problem of unemployment and achieve economic and social development goals.

Keywords: Tax incentives, investment, support agencies, CNAC, ANDI, ANGEM, ANADE.

قـــائـــمـــة المـــحـــتـــويـــات:

الإهداء..... 3
شكر وعرفان..... 5
الملخص: I
قـــائـــمـــة المـــحـــتـــويـــات II
قـــائـــمـــة الجداول..... III
قـــائـــمـــة الأشكال..... IV
قـــائـــمـــة الملاحق V
مقدمة..... أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتحفيزات الجبائية الممنوحة 4
المبحث الأول: الإطار النظري للتحفيزات الجبائية ودورها في دعم الاستثمار..... 5
المبحث الثاني: الدراسات السابقة..... 39
خلاصة الفصل الأول:..... 46
الفصل الثاني: دراسة تقييمية على مستوى مديرية الضرائب برج بوعريريج..... 47
تمهيد الفصل الثاني:..... 48
المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لوالية برج بوعريريج..... 49
المبحث الثاني: دراسة الإعفاءات الجبائية في إطار هيئات دعم الاستثمار في الجزائر 62
خلاصة الفصل الثاني:..... 75
خاتمة:..... 77
قائمة المرجع..... 27
الملاحق 83
فهرس المحتويات..... 86
الملخص: I

قـــائـــمـــــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	التمويل الثلاثي من قبل (ANGEM)	34
02	التمويل الثلاثي من المستوى الأول	38
03	التمويل الثلاثي من المستوى الثاني	39
04	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	41
05	المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية	44
06	المقارنة بين دراستنا والدرسات باللغة الأجنبية	46
07	الاعفاءات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI لسنة 2022.	63
08	الاعفاءات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADEلسنة 2022	67
09	الاعفاءات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	70
10	الاعفاءات الممنوحة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC	72

قـــائـــمـــــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	فرع المصلحة الرئيسية للتسيير	59
02	فروع المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث	60
03	فروع المصلحة الرئيسية للمنازعات	60
04	دائرة نسبية تمثل حجم الاعفاءات الخاصة بكل وكالة لسنة 2022	75

قـــائـــــمـــــة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاعفاءات الممنوحة في إطار الوكالات الوطنية	86

مقدمة

مقدمة

تعتبر التحفيزات الجبائية أداة هامة لتنشيط الاقتصاد الوطني، وقد تبنت الجزائر سياسة التحفيزات الجبائية بهدف زيادة حجم الإستثمار المحلي وذلك من خلال مجموع الإعفاءات والتخفيضات الجبائية والإجراءات التحفيزية الممنوحة في إطار القوانين الضريبية أو في إطار قوانين الإستثمار.

قامت السلطات الجزائرية بسن عدة قوانين لإنشاء هياكل لدعم ومرافقة المشاريع الاستثمارية ،مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، كما قامت بتقديم تحفيزات جبائية هامة وهذا من أجل جلب اهتمام أفراد المجتمع لإنشاء مشاريع مقاولاتية ناجحة، تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها الأساسية والمتمثلة في تفعيل القطاعات المنتجة، تنويع الانتاج الوطني، توفير مناصب عمل والقضاء على البطالة وتحقيق تنمية اقتصادية، وتبنت الجزائر سياسة التحفيزات الجبائية بهدف زيادة حجم الإستثمار المحلي واستقطاب الإستثمار الأجنبي.

إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يتم منح التحفيزات الممنوحة في إطار وكالات دعم الاستثمار في الجزائر؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تعتبر التحفيزات الجبائية أداة سياسية ناجعة؟
- ما هي الوكالات التي استفادت من التحفيزات الجبائية؟
- ماهي الوكالة الوطنية الأكثر استفادة من التحفيزات الجبائية الداعمة للمشاريع الاستثمارية؟

فرضيات الدراسة

للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تم وضع فرضيتين أساسيتين:

- التحفيزات الجبائية هي عبارة عن تخفيف معدل الضرائب والقاعدة الجبائية او الالتزامات الجبائية الممنوحة للمستفيد.

- **هذه هي الوكالات الرائدة المستفيدة:** الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

- تعتبر وكالة ANDI هي الوكالة الأكبر استفادة من التحفيزات الجبائية في الجزائر بفارق كبير عن باقي الأجهزة.

أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- شعورنا بأهمية الموضوع خاصة مع التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر والأهمية القصوى التي توليها للإستثمار باعتباره من الإهتمامات الرئيسية في المرحلة الراهنة بفعل انهيار أسعار البترول وما له من تأثير على الاقتصاد الجزائري
- البحث في موضوع التحفيزات الجبائية كونه موضوع مهم تتضارب فيه الآراء من مؤيد ومعارض، وما لها من أبعاد اقتصادية ومالية واجتماعية.
- ارتباط الموضوع بتخصص محاسبة والجباية.
- ميولنا الشخصي للمواضيع المتعلقة بالضرائب ورغبتنا في التعرف على أهم التدابير والإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتشجيع الإستثمار.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها محاولة لتقييم الأثر الفعلي لمنظومة التحفيزات الجبائية المعتمدة في الجزائر كآلية لتوجيه وتشجيع التدفقات الاستثمارية. ويشمل التقييم تحليل تعددية البرامج والإجراءات التحفيزية، بالإضافة إلى دور وكالات دعم الاستثمار (**ANGEM**، **CNAC**، **ANADE**، **ANDI**)، حيث إن تحقيق هذه الأجهزة لمستويات عالية من الكفاءة والفعالية في دعم المشاريع وتوجيهها نحو قطاعات الاقتصاد الحقيقي يمثل ركيزة أساسية لتدعيم بنية الاقتصاد الوطني، لا سيما في الوضع الاقتصادي الحالي.

منهج الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث واختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة، وبما يتناسب مع طبيعة هذه الدراسة، جعلتنا نستخدم مزيجا من المناهج المعتمدة في البحوث العلمية أبرزها المنهج الوصفي فقد استُخدم المنهج الوصفي في بناء الإطار النظري وتحديد المفاهيم الأساسية للتحفيزات الجبائية، ووكالات دعم الاستثمار في الجزائر واستعراض الإطار القانوني المنظم لها. وإلى جانبه، تم توظيف منهج دراسة حالة في معالجة وتفسير البيانات المتاحة ضمن نطاق البحث.

أهداف الدراسة

تتجلى أهم أهداف الدراسة في:

- تحديد مفهوم وأنواع التحفيزات الجبائية الموجهة للاستثمار ومدى اهميتها لإنعاش القطاع الاقتصادي وتشجيع المستثمرين.
- التعرف على مختلف الوكالات الداعمة والمحفزة للاستثمار في الجزائر
- تحليل دور وكالات دعم الاستثمار في تنفيذ ومتابعة هذه التحفيزات.

- ابراز جهود هياكل الدعم في تمويل وتشجيع الاستثمار.
- تقييم الدور التحفيزي لأجهزة دعم الإستثمار (CNAC ANDI ANADE-ANGEM) ومدى مساهمتها.

صعوبات الدراسة

- محدودية الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من زاوية تقييم الأثر الفعلي للتحفيزات الجبائية على الاستثمار.
- تداخل البرامج التحفيزية بين مختلف الهيئات، مما يصعب عملية الفصل بين مساهمة كل جهاز على حدة.
- صعوبة قياس العلاقة السببية بين التحفيزات الجبائية وزيادة حجم الاستثمار بسبب تعدد العوامل الاقتصادية المؤثرة.

حدود الدراسة

تتجسد حدود الدراسة فيما يلي:

الإطار المكاني: يخص بعض ولايات الشرق والغرب والشمال والجنوب الدولة الجزائرية.

الإطار الزمني: يتجلى في الفترة (2022) باعتبار أن هذه الفترة قد عرفت توسع في منح التحفيزات الجبائية.

هيكل الدراسة

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى **مبحثين**، المبحث الأول بعنوان **الإطار النظري للتحفيزات الجبائية ودورها في دعم الاستثمار**، والمبحث الثاني يخص **الدراسات السابقة**، أما في الفصل الثاني فقد خصص للدراسة التطبيقية من خلال إجراء دراسة حالة، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم **المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لوالية برج بوعريريج**، أما المبحث الثاني فقد تم فيه الوقوف على **المبحث الثاني: دراسة الإعفاءات الجبائية في إطار هيئات دعم الاستثمار في الجزائر**، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتحفيزات الجبائية الممنوحة

المبحث الأول: الإطار النظري للتحفيزات الجبائية ودورها في دعم الاستثمار

تُعتبر التحفيزات الجبائية من أبرز الأدوات التي تعتمدها السياسات الاقتصادية الحديثة لتشجيع الاستثمار وتحقيق النمو. وتكمن فعاليتها في قدرتها على خلق بيئة ملائمة لجذب رؤوس الأموال، من خلال تقليل الأعباء الضريبية وتقديم تسهيلات متنوعة. وانطلاقًا من ذلك، يتطلب فهم هذه الآلية التطرق إلى أسسها النظرية، وشروط نجاحها، بالإضافة إلى الأطر المؤسساتية التي تُسهم في تجسيدها على أرض الواقع.

المطلب الأول: الأسس النظرية للتحفيزات الجبائية

تعتبر التحفيزات الجبائية من أهم الآليات التي تعتمدها الدولة لتوجيه السياسات الاقتصادية، إذ تتيح تسهيلات ضريبية تهدف إلى تشجيع الاستثمار وتحقيق أهداف تنموية محددة. ولتحديد دورها بدقة، من الضروري التطرق إلى مفهومها، خصائصها، وأهدافها الأساسية.

الفرع الاول: تعريف التحفيزات الجبائية

1. تعريف التحفيزات الجبائية:

تستخدم الدول أدوات ضريبية جذابة، تُعرف بمصطلح "التحفيز الجبائي"، لتشجيع المؤسسات والأفراد على الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية وخلق الثروة ودعم التوظيف وجذب الاستثمارات الأجنبية أو العمل في قطاعات محددة تخدم أهداف التنمية. ولكون هذا المصطلح حديث النشأة وتختلف الغايات من استخدامه، فإن تعريفه يظل غير ثابت ويتنوع بحسب السياق فهناك العديد من التعريفات والمفاهيم الخاصة بالتحفيزات الجبائية نذكر منها:

التعريف الأول: تعرف التحفيزات الجبائية على أنها إجراء خاص غير إجباري لسياسة اقتصادية بهدف الحصول على سلوك أو تصرف معين من قبل الأعوان الاقتصاديين يوجه اهتماماتهم الي الاستثمار في ميادين او مناطق لم يفكروا في إقامة استثماراتهم فيها من قبل وذلك مقابل الاستفادة من امتياز أو عدة امتيازات[1].

التعريف الثاني: يمكن تعريفها أيضا على أنها تخفيف معدل الضرائب والقاعدة الجبائية او الالتزامات الجبائية الممنوحة للمستفيد بشرط تقييده بعدة مقاييس، وتبعا لذلك، فإن الحوافز الجبائية هي عبارة عن إيرادات جبائية تخلت عنها الدولة وهي مساعدات مالية غير مباشرة تمنحها الدولة ضمن سياستها الاقتصادية الى بعض الاعوان الاقتصاديين الذين يلتزمون بشروط معينة تحددها الدولة مستقبلا"[2].

---

[1] وشان أحمد، **دور الجباية في تشجيع الإستثمار الخاص من خلال سياسة التحفيز**، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير كلية الاقتصاد وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2006، ص 76.

[2] محمد حمو، **محاضرات في جباية المؤسسة**، مكتبة بود واو، 2009، ص51.

التعريف الثالث: يمكن تعريفها على انها مزايا ضريبية من قبل المشرع الضريبي لصالح المستثمرين سواء كانو وطنيين او اجانب من أجل إغراء اصحاب المشاريع ورؤوس الأموال على استثمار اموالهم داخل الوطن وفي مناطق المختلفة[1].

التعريف الرابع: وأيضا هي عبارة عن مساعدات مالية غير مباشرة تمنحها الدولة ضمن سياستها الاقتصادية المنتهجة إلى الأعوان الاقتصاديين الذين يلتزمون بمعايير وشروط محددة، قصد توجيههم نحو الأنشطة والقطاعات التي ترغب الدولة في ترقيتها، تنميتها، وتشجيعها[2].

التعريف الخامس: تعرف التحفيزات الجبائية بانها مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي الذي تتخذه الدولة الصالح فئة من الاعوان الاقتصاديين لغرض توجيه نشاطهم نحو القطاعات والمناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة"[3].

من خلال قراءة التعاريف السابقة يمكن القول أن التحفيز الجبائي هو عبارة عن تنازل الدولة عن جزء من إيراداتها الضريبية المستحقة. يتم ذلك عبر منح مزايا مالية غير مباشرة للمستثمرين المحليين والأجانب إذا التزموا بشروط معينة تحددها قوانين الاستثمار والضرائب والمالية، (مثل نوع النشاط ومكانه). وتكون المساعدة على هيئة تخفيضات أو إعفاءات من الضرائب سواء كانت مؤقتة أو دائمة، ويتوقف حجمها على الأهداف المنشودة."

الفرع الثاني: خصائص التحفيزات الجبائية ومبادئها

تمثل خصائص التحفيزات الجبائية ومبادئها الإطار المرجعي الذي يُحدد طبيعتها وطرق تطبيقها، ويُبرز دورها في توجيه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق أهداف معينة، كتشجيع الاستثمار وتحفيز النمو. ويُساعد فهم هذه الخصائص والمبادئ على تقييم فعالية هذه التحفيزات وقياس مدى انسجامها مع متطلبات العدالة الجبائية والاستقرار المالي للدولة.

[1] ناصر مراد، **فعالية النظم الضريبية وإشكالية التهرب دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 151.

[2] قدي عبد المجيد، **دراسات في علم الضرائب**، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 118.

[3] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء، الأردن، الطبعة الأولي، 2009، ص 50.

1. خصائص التحفيزات الجبائية:

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص الخصائص والمميزات التالية[1]:

1.1 اجراء اختياري: لا تُلزم الدولة المستثمرين بالاستفادة من التحفيزات. فالأمر متروك لتقدير المستثمر وقراره بالالتزام بالشروط المحددة مقابل الحصول على المزايا الضريبية، دون أن يتعرض لأي عقوبة في حال عدم الاستجابة أو الامتناع عن الاستثمار المستهدف. إذ أن للمستثمرين حرية الإختيار بين الإستجابة أو الرفض لما تحتويه التحفيزات الجبائية.

2.1 اجراء له مقاييس: لا تُمنح هذه التحفيزات بشكل عشوائي أو عام لجميع المكلفين بالضريبة. بل هي موجهة لفئات معينة تستوفي معايير وشروط دقيقة يضعها المشرع الضريبي، مثل نوع النشاط الاقتصادي، الموقع الجغرافي للمشروع، الإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد ويعتبر شرط ضروري للاستفادة من المزايا مثلا: حجم العمالة، أو الانتماء لقطاع معين تسعى الدولة لتنميته. فالتوافق مع هذه المعايير هو شرط أساسي للاستفادة.

3.1 إجراء هادف: تُعتبر الحوافز الضريبية أداة سياسية هادفة تستخدمها الدول لاستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتوجيهها نحو مشاريع تخدم خطط التنمية الوطنية. وتركز هذه السياسات بشكل خاص على تحفيز النمو في المناطق الأقل تطوراً والتي تحتاج إلى تنشيط اقتصادي، وذلك لتحقيق الأهداف المحددة مسبقاً ضمن استراتيجيتها للتحفيز الضريبي.

وعند وضع هذه التحفيزات لابد من تدعيمها بدراسات شاملة ووافية حول العناصر التالية:

- مراعات الظروف الاجتماعية الاقتصادية والسياسية المحيطة
- مدة صلاحية إجراءات التحفيز
- تحديد مختلف الشروط التي يجب توفرها في المستفيد من التحفيز
- دراسة تنبؤيه للتغيرات المستقبلية.

كوسيلة: تعد الحوافز الضريبية الوسيلة التي تعتمدها الدولة لتحفيز وتوجيه الاستثمار. وهي عبارة عن مزايا ضريبية (كتخفيضات أو إعفاءات) تُمنح وفق شروط معينة. مما يحقق منفعة مزدوجة للدولة والمستثمر، المستثمر يحصل على تخفيف ضريبي، والدولة تضمن توجيه الاستثمارات نحو مشاريع اقتصادية ذات أولوية تتفق مع سياساتها وأهدافها التنموية[2].

[1] قدي عبدالمجيد، **دراسات في علم الضرائب**، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 118.

[2] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، دار هوسة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 118.

وجود الثنائية فائدة – مقابل: تمثل الحوافز الجبائية أداة لتوجيه الاستثمار. يستفيد المكلفون ضريبياً، وبالمقابل، يجب عليهم الانخراط في مشاريع اقتصادية تتماشى مع أهداف الدولة التنموية. يُقصد بذلك تحقيق نتائج عملية مثل خفض البطالة وتأمين إيرادات ضريبية للدولة على المدى الطويل[1]."

2- مبادئ التحفيزات الجبائية:

يمكن تقسيم مبادئ التحفيزات الجبائية إلى مبدأ العدالة مبدأ الإنتفاع مبدأ القدرة على الدفع، مبدأ الكفاءة والتي سنتطرق إليها فيما يلي:

1.2 مبدأ العدالة:

العدالة الضريبية مفهوم نسبي يختلف تعريفه وتطبيقه، مما يصعّب قياسه بدقة. هذا الاختلاف يعكس تباين الآراء حول توزيع العبء الضريبي: فالأغنياء قد يفضلون ضرائب موحدة، بينما يرى ذوي الدخل المنخفض ضرورة تحميل العبء الأكبر على الأكثر ثراءً. ولمواجهة هذا الجدل وعدم وجود تعريف متفق عليه، يتم غالباً الاسترشاد بمبدأي القدرة على الدفع والاستفادة من الخدمات العامة (الانتفاع) عند وضع السياسات الضريبية[2].

2.2 مبدأ الانتفاع:

وفقاً لمبدأ الانتفاع، يجب أن يدفع الأفراد ضرائب تتناسب مع حجم استفادتهم من الخدمات التي تمولها هذه الضرائب. بمعنى آخر، من يستفيد أكثر من الإنفاق الحكومي يجب أن يساهم بشكل أكبر في تمويله. وتعتبر العدالة هنا في مطابقة العبء الضريبي للمكلف مع المنفعة الشخصية التي يتلقاها، بحيث لا يدفع مقابل خدمات لا يستفيد منها مباشرة[3].

3.2 مبدأ القدرة على الدفع:

مبدأ القدرة على الدفع يعني أن الأفراد يساهمون في تمويل الدولة حسب إمكانياتهم، بحيث يدفع الأكثر قدرة مبلغاً أكبر أو نسبة أعلى. والغاية هي توزيع العبء الضريبي بعدالة وتجنب فرض ضرائب مرهقة قد تضر بالفرد والاقتصاد[4].

---

[1] بوقفة عبد الحق، زريق كمال، **دور برامج سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2002-2012** مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي العدد 6، 2013، ص 197.

[2] ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[3] سعيد عبد العزيز، عثمان رجب العشماوي، **النظم الضريبة**، مكتبة تحليلي مقارن مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية للنشر، ص 257.

[4] سعدان السباني، دغفل عبد المالك، **دور التحفيزات الجبائية في دعم نشاط المؤسسات المصغرة دراسة حالة مؤسسة مصغرة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص55.

4.2 مبدأ الكفاءة: "مبدأ الكفاءة الضريبية يعني ببساطة تصميم نظام ضريبي يحقق أهدافه المحددة (مثل جمع الإيرادات) بأقل تأثير سلبي ممكن على النشاط الاقتصادي الكلي. يتطلب ذلك اختيار الضرائب التي تقلل من تثبيط العمل والاستثمار وتشويه الأسعار[1].

الفرع الثالث: اهداف التحفيزات الجبائية

تسعى التحفيزات الجبائية الي تحقيق مجموعة من الأهداف منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي تذكر اهمها فيما يلي:

1. **الأهداف الاقتصادية:**

تهدف التحفيزات الجبائية من الناحية الاقتصادية الى عدة نقاط أساسية تذكر أهمها فيما يلي:

- تحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج وذلك من خلال تحقيق تكاليف الاستثمار والإنتاج على سبيل المثال:
- الإعفاءات التي تمنحها صناديق دعم الاستثمار والمتمثلة في الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة لمشتريات سلع الرأس مالية في مرحلة الإنجاز.
- العمل على توازن الاستثمارات من حيث النشاط وذلك بتوجيهها نحو الأنشطة ذات الأولوية في السياسة التنموية.
- زيادة شفافية المؤسسات المحلية في الأسواق الخارجية وذلك بإعفاء المنتجات المصدرة من مجموع الضرائب المحصلة.
- تشجيع الصادرات من خلال منح تحفيزات جبائية للمؤسسات المصدرة بهدف خلق وتحسين المنافسة للمؤسسات المحلية وخاصة الدول النامية.
- الاستفادة من الوفرات التي يمكن استعمالها في تطوير النشاط أو انتعاشه أو توسيعه.
- البحث عن توسيع مجال الاختيارات بالنسبة للأدوات المالية العامة فالتحفيزات الجبائية تستخدم كأداة للتدخل بقصد التكيف مع تطورات الاقتصاد المعاصر والانفتاح الاقتصادي.
- تشجيع المستثمرين الأجانب على إعادة استثمار أرباحهم المنخفضة في إقليم البلاد بدلا من تحويلها إلى الخارج.

[1] أحمد زهير، شامية خالد الخطيب، **المالية العامة**، دار الزهراء للنشر والتوزيع، 1997، ص 55.

- زيادة الأنشطة المنتجة، حيث تعمل الإعفاءات على تشجيع أصحاب المهن والمشاريع المختلفة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية واستمرارها من خلال دعم الواردات.
- المساهمة في رفع المستوى الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- تهيئة وتوفير مناخ استثماري ملائم ومشجع مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في الداخل من أجل تحقيق التنمية الشاملة.
- تحسين ربحية أصحاب المشاريع فمن المعلوم أن ربحية الاستثمار على تحقيق أكبر عائد مالي واجتماعي للمؤسسة مما يؤدي إلى تعظيم الأرباح.
- توسيع القاعدة الضريبية على المدى الطويل في ظل سياسة التحفيز الفعال.
- زيادة إيرادات الخزينة العامة مستقبلا فتنمية الاستثمار تؤدي بضرورة الى تنوع النشاط الاقتصادي ومنه الفروع الإنتاجية مما ينتج عنه تعدد العناصر الخاضعة للضريبة مما يؤدي الى اتساع الوعاء الضريبي وبالتالي زيادة الحصيلة الجبائية.
- تسهيل استيراد المعدات والآلات والسلع الرأسمالية الأساسية لقيام الصناعات وتحديثها، خاصة في مراحل التنمية المبكرة، لتعويض نقص الإنتاج المحلي لهذه المواد[1].
- تقديم حوافز خاصة للشركات التي تستثمر في أنشطة البحث والتطوير لتشجيع الابتكار والتطور التكنولوجي.
- تشجيع الشركات على التوسع أو إنشاء مشاريع جديدة مما يؤدي إلى توظيف المزيد من العمالة وتقليل البطالة.
- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتغلب على الصعوبات المالية الأولية.

[1] الوليد صالح عبد العزيز، **دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة**، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص71-72.

2. الأهداف الاجتماعية:

تتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي:

– **امتصاص البطالة:** تُعتبر التحفيزات الجبائية أداة حكومية فعالة، فهي تشجع المستثمرين عبر توفير وفورات ضريبية يمكن إعادة توظيفها في مشاريع جديدة، مما يؤدي إلى استحداث مناصب شغل والمساهمة في الحد من البطالة محلياً ووطنياً[1].

على سبيل المثال التحفيزات التي يعطيها صندوق التأمين على البطالة بحيث يقوم بمنح مزايا ضريبية ومالية للمستثمرين الذين يقومون بتوفير مناصب شغل جديدة وهذا إما بتمديد فترة الإعفاء أو الإعفاء من بعض تكاليف الأجور.

– **تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة:** تحقيق التوازن الجهوي من خلال الحوافز الجبائية الموجهة لتشجيع الاستثمار في المناطق المعزولة والتي يراد تنميتها، ترقيتها وتطويرها، وذلك لتقليص الفجوة بينها وبين المناطق الأخرى بغية تحقيق التنمية وانعشها اقتصاديا وأيضا خلق شروط الاستقرار السكان فيها[2].

– **دعم القطاعات ذات الأثر الاجتماعي المباشر:** مثل تشجيع الاستثمار في بناء وتوفير الإسكان الاجتماعي، أو تطوير خدمات الرعاية الصحية والتعليم في مناطق معينة[3].

– **تشجيع الاندماج الاجتماعي والمهني:** من خلال تقديم حوافز لتوظيف فئات معينة قد تواجه صعوبات في سوق العمل، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة[4].

– **دعم أنشطة البحث والتطوير ذات النفع الاجتماعي:** مثل الأبحاث الطبية أو التكنولوجيات الصديقة للبيئة التي تعود بالنفع على المجتمع ككل.

– **التوزيع العادل للدخل:** يُعد النظام الضريبي أداة أساسية لتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل في المجتمع. فمن خلال تحصيل الضرائب من الأفراد القادرين على الدفع، تستطيع الدولة تمويل النفقات العامة الأساسية كالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق، مما يعود بالفائدة على جميع المواطنين. كما أن إعفاء المداخيل المنخفضة من

---

[1] نزيه عبد المقصود، محمد المبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، الطبعة الأولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2003، ص 118.

[2] محمد حمو، **محاضرات في جباية المؤسسة**، مكتبة بود واو، 2009، ص 51.

[3] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 170-169.

[4] المرسى السيد حجازي، **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 14-15.

الضرائب، وهو مبدأ معمول به في العديد من التشريعات، يضمن عدم تحميل ذوي الدخل المحدود أعباء إضافية ويعزز من عدالة النظام الضريبي ككل[1].

المطلب الثاني: محددات فعالية التحفيزات الجبائية في إطار التشريع الاستثماري

لا تقتصر فعالية التحفيزات الجبائية على توفرها في النصوص القانونية، بل تتوقف بدرجة كبيرة على جملة من الشروط والعوامل التي تحكم تطبيقها على أرض الواقع. كما أن مدى اندماج هذه التحفيزات ضمن التشريعات المنظمة للاستثمار، وعلى رأسها قانون الاستثمار، يعد عنصرًا حاسمًا في تحديد أثرها الفعلي في جذب رؤوس الأموال وتحفيز النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: عوامل وشروط نجاح التحفيزات الجبائية

1. العوامل المؤثرة على التحفيزات الجبائية:

1.1 عوامل ذات طابع ضريبي:

هي العناصر المرتبطة مباشرة بتقنيات التحفيز الجبائي، وتؤثر فيه إيجاباً أو سلباً. تشمل هذه العوامل النقاط التالية:

– **طبيعة الضريبة محل التحفيز:** اختيار الضريبة المناسبة للتحفيز يتطلب دراسة دقيقة لوعائها لضمان تحقيق الأهداف، مع تقييم آثارها على الخزينة العمومية وسلوك الفاعلين الاقتصاديين.

– **شكل التحفيز:** تقدم الدولة حوافز استثمارية على شكل تخفيضات وإعفاءات ضريبية (مؤقتة أو دائمة) لمشاريع مختارة وفقاً لشروط وأولويات محددة. تهدف هذه الإجراءات إلى تحقيق أهداف معينة، أبرزها جعل الاستثمار أكثر جدوى عبر تخفيف تكاليفه. ولأن هذه المزايا تؤثر على إيرادات الميزانية، يتم إخضاعها لقيود زمنية ومكانية وكمية لضمان استخدامها بكفاءة وعدم الإضرار بالخزينة العامة، مما يحقق التوازن المنشود بين التشجيع والمسؤولية المالية[2].

[1] الوليد صالح عبد العزيز، **دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة**، دار النهضة العربية، مصر. ص 45.

[2] ميلود وارزقي، **التحفيزات الجبائية المخصصة للاستثمار مع تقييم حصيلة الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2002 2018**، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، الجزائر، مجلد 02، طبعة 01، 2022، ص 141.

– **زمن التحفيز:** إن نجاح أي سياسة تحفيزية يعتمد بشكل حاسم على اختيار توقيت تطبيقها. الفترة المثلى للتدخل هي عندما يعاني الاقتصاد ويحتاج إلى دفعة للنمو. ويطرح البعض فكرة أن مرحلة بدء المشاريع، بما تتطلبه من نفقات أولية كبيرة، تعد وقتاً استراتيجياً لتطبيق هذا التحفيز[1].

– **مجال تطبيق التحفيز:** تتوقف فعالية التحفيزات الجبائية على تحديد مجال تطبيقها بوضوح. يجب أن تحدد معايير دقيقة للاستثمارات المستفيدة (من حيث طبيعتها، نوعها، مرحلتها، والمواد المستخدمة) لضمان توجيه الدعم نحو المشاريع الأكثر إنتاجية. ينبغي تجنب الإفراط في منح الامتيازات، وتركيزها على الاستثمارات التي تحقق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما تلك التي تعزز التوظيف بشكل كبير، حتى وإن كانت أرباحها المالية محدودة في البداية[2].

2.1 العوامل ذات الطابع الغير ضريبي:

تشير العوامل غير الضريبية إلى الظروف والمؤثرات المحيطة بالاستثمار، والتي تتشكل بفعل سياسات الدولة المختلفة. ويمكن تحديد أبرز هذه العوامل كما يلي[3]:

– **العامل السياسي:** يشكل المناخ السياسي المستقر والآمن عامل جذب أساسي للاستثمارات الخاصة، المحلية والدولية. ذلك أن المستثمرين يعتبرون هذا الاستقرار دليلاً على بيئة اقتصادية واجتماعية صحية ومواتية للنمو، مما يشجعهم على ضخ استثماراتهم فيها.

– **العامل الإداري:** بهدف ضمان فعالية ونجاعة سياساتها التحفيزية، يجب على الجهات المعنية العمل على إزالة المعوقات الإدارية الرئيسية كالبيروقراطية والرشوة. فنجاح هذه السياسات مرهون بمستوى جودة المعاملات الإدارية المختلفة وبمدى السرعة في إنجاز الإجراءات المرتبطة بها.

– **العامل التقني:** يُعدّ العامل التقني عنصراً حاسماً، ويتمثل في مدى تطور البنية التحتية والهياكل الفنية الداعمة، بما في ذلك توفر المناطق الصناعية المجهزة، وشبكات الاتصال الحديثة، وقدرات التموين والإمداد الفعالة. الدول التي تمتلك وتدير هذه المقومات التقنية ببراعة تحظى بميزة تنافسية ويكون لها الحظ الأوفر لجلب المستثمرين، لأن ذلك هو ضرورة حتمية قبل الحديث عن أي إجراء تحفيزي.

---

[1] FONTANEAU Pierre, Essai sur l'investissement, Edition PUF, Paris, 1957, p 45.

[2] بلال شيخي واخرون، **التحفيزات الجبائية كألية لدعم وترقية الاستثمار في الجزائر**، الملتقى الدولي الخامس حول دور الجماعات الجبائية في ترقية الاستثمار تجارب دولية جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، ص 6.

[3] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب**، مذكرة دكتوراه ع.م، جامعة الجزائر الجزائر، 2002، ص 155.

– **العامل الاقتصادي:** "يمثل العامل الاقتصادي المناخ العام للأعمال ومدى تشجيعه للاستثمار. يعتمد هذا المناخ على توفر محفزات متنوعة، أبرزها: أسواق نشطة، عمالة بتكلفة معقولة، مصادر توريد متاحة، آليات تمويل وتسهيلات ائتمانية ميسرة، مرونة في تحديد الأسعار، وعملة مستقرة[1].

– **الإعانات المالية:** تمثل الإعانات المالية حافزًا استثماريًا رئيسيًا غير ضريبي، تمنحه الحكومات للمستثمرين الوطنيين والأجانب لتوجيه استثماراتهم نحو مجالات مرغوبة. تنقسم هذه الإعانات إلى دعم للإنتاج والتصدير وإعانات رأسمالية. تشمل أشكال الدعم تسهيل الحصول على المواد الأولية لزيادة الإنتاج، وتقديم رأس مال مجاني (منح)، وإتاحة قروض بفائدة وشروط ميسرة (فائدة منخفضة، آجال سداد طويلة، فترات سماح).

2. شروط الاستفادة من هذه التحفيزات.

1.2 إجراءات الاستفادة من المزايا:

يستفيد من التحفيزات الجبائية كل شخص طبيعي أو معنوي، مقيم أو غير مقيم، يرغب في إنشاء شركة خاضعة للقانون الجزائري موقع اختياره على الإستثمار في نشاط اقتصادي لإنتاج السلع والخدمات غير المستثناة.

لا يمكن للأشخاص الذين استفادوا من الإمتيازات الجبائية في إطار مختلف أجهزة الدعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الإستفادة من جهاز دعم الإستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار إلا بعد انتهاء فترة الإعفاء فيما يخص فترة الإستغلال، الممنوحة في إطار نظام جهاز دعم التشغيل، أو التخلي عن امتيازات جهاز الدعم.

وبعد استيفاء الشروط السابقة يجب أولا على المستثمر الراغب في الحصول على الامتيازات التسجيل لدى مصالح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث تعتبر شهادة التسجيل الإجراء المكتوب الذي يبدي من خلاله المستثمر عن إرادته في إنجاز استثمار في نشاط اقتصادي لإنتاج السلع والخدمات، والتي تتضمن البيانات المتعلقة بالمستثمر، نوع الإستثمار، طبيعة ومحتوى المشروع.

كما ينبغي على المستثمر أن يقوم بطلب منح المزايا وهو إجراء اختياري بالنسبة للمستثمر الذي يرغب من استفادة من المزايا الممنوحة في قانون الاستثمار، حيث يقدم المستثمر الطلب في الوقت نفسه الذي يقدم فيه شهادة التسجيل، إما بغرض الحصول على المزايا المتعلقة بمرحلة الانجاز أو تلك الملازمة لمرحلة الاستغلال[2].

---

[1] زواق الحواس، **الكفاءة الاستخدامية لسياسة التحفيز الضريبي في تنمية وتوجيه الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، العدد 16، 2016، ص 392-393.

[2] المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم: 17-100 المؤرخ في 05 مارس 2017، **الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم: 03-356** والمادة 26 من القانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار.

2.2 طلب منح المزايا:

- طلب منح المزايا الخاصة بمرحلة الإنجاز:

فيما يخص طلب منح المزايا في هذه المرحلة ، فإن إبداع طلب منح المزيا يكون من طرف المستثمر او ممثله بموجب استمارة مصادق عليها على اساس وثيقة تقدمها مصالح الوكالة تحمل توقيعه ، وحسب نص المادة 08 من القانون 16-09 المتعلق بترقية الإستثمار فإنه تستفيد الإستثمارات المسجلة طبقا الأحكام المادة 04 من هذا القانون، والغير الواردة في القوائم السلبية بقوة القانون وبصفة آلية من مزايا الإنجاز ويتم التسجيل بشهادة تسلم على الفور، تمكن المستثمر الحصول على المزايا التي له الحق فيها لدى كل الإدارات والهيئات المعنية، بشرط أن تخضع هذه الإستثمارات إلى القيد في السجل التجاري وحيازة رقم التعريف الجبائي وأن تخضع للنظام الجبائي الحقيقي.

- طلب منح المزايا الخاصة بمرحلة الإستغلال:

أما فيما يخص طلب المزايا في مرحلة الإستغلال، فالإجراءات التي يتبعها المستثمر هي نفسها الخاصة بمرحلة الإنجاز، إضافة إلى التوسع أكثر في التعريف بالمستثمر المعني بالطلب وذلك بذكر طبيعته معنوي أو طبيعي)، كشف الإنجازات، وهيكله، تمويل الإستثمار مناصب الشغل المحدثة ويجب أن يتضمن الطلب محضر معاينة الشروع في مرحلة الإستغلال الذي تعده المصالح الجبائية المختصة إقليميا، وذلك بناءا على طلب المستثمر. وفي حالة صدور قرار يرفض منح المزايا، فقد حول المشرع الجزائري للمستثمر أن يرفع تظلما أو طعنا، خلال مدة خمس عشر (15) يوما التي علي تاريخ التبليغ[1].

الفرع الثاني: التحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار قانون الإستثمار

منح القانون 16-09 المتعلق بترقية الإستثمار مجموعة من الإمتيازات الجبائية من خلال فصله الثاني وقسمها إلى ثلاث تقسيمات سنتطرق إلى هذه الإمتيازات خلال ما يلي:

1. الإمتيازات المشتركة لكل الإستثمارت القابلة للإستفادة:

تستفيد الإستثمارات المحددة في المادة الثانية (02) من هذا القانون زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام من الإمتيازات التالية:

[1] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 17-102 المؤرخ في 05 مارس 2017، يحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات وكذا شكل ونتائج الشهادة المتصلة بها.

1.1 الإمتيازات الممنوحة أثناء مرحلة الإنجاز:

وتتمثل هذه الإمتيازات فيما يلي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.
- الإعفاء من دفع حق الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري من كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الإستمارية، وتطبق هذه الإمتيازات على المدة الدنيا لحق الإمتياز الممنوح
- تخفيض نسبة 90% من مبلغ الأتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الإستثمار.
- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري علي الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار إبتداءا من تاريخ الإقتناء.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال[1].
- تتكفل الدولة كليا أو جزئيا، بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشأت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الإمتياز من أجل إنجاز مشاريع إستثمارية.

بعد معاينة المشروع من طرف المصالح الجبائية بطلب من المستثمر يستفيد هذا الأخير ولمد ثلاث (03) سنوات من الإمتيازات التالية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- تخفيض نسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

[1] المادة 12 من القانون رقم 16-09 مؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق ل 3 غشت 2016 يتعلق بترقية الإستثمار الجريدة الرسمية العدد 46.

أما بالنسبة للإستثمارات المنجزة في المناطق المتواجدة في مناطق الجنوب والهضاب العليا وكل منطقة يتطلب تنميتها تستفيد من زيادة على الإمتيازات المذكورة في إطار مرحلة الإنجاز سابقة الذكر تستفيد هذه الإستثمارات أيضا من الإمتيازات التالية:

- بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الإستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.
- بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة خمس عشر (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الإستثمارية المقامة في المناطق في ولايات الجنوب الكبير.[1]

2.1 الإمتيازات الممنوحة في مرحلة الإستغلال:

بعد معاينة المشروع من طرف المصالح الجبائية بطلب من المستثمر يستفيد هذا الأخير ولمد ثلاث (03) سنوات من الإمتيازات التالية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- تخفيض نسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

وتحدد مدة الإعفاء بعشر (10) سنوات، إبتداءا من تاريخ الشروع في مرحلة الإستغلال والمحددة في محضر المعاينة المعد من قبل المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.

[1] المادة 13، المصدر سابق الذكر.

أما بالنسبة للإستثمارات المنجزة في المناطق المتواجدة في مناطق الجنوب والهضاب العليا وكل منطقة يتطلب تنميتها تستفيد من:

2. الأنظمة التحفيزية للاستثمارات

يمكن أن تستفيد الإستثمارات بناء على طلب من المستثمر من أحد الأنظمة التحفيزية التالية:

1.2 تقديم الأنظمة التحفيزية للإستثمارات

قبل التطرق لمختلف هذه الأنظمة لابد من تحديد أهم الإستثمارات التي تخضع لها، التي تضمنتها المادة 4 من قانون الإستثمار، والتي شملت الاستثمارات المنجزة من خلال[1]:

- إقتناء الأصول المادية أو غير المادية التي تندرج مباشرة ضمن نشاطات إنتاج السلع والخدمات، في إطار إنشاء أنشطة جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج و / أو إعادة تأهيل أدوات الإنتاج
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل حصص نقدية أو عينية
- نقل أنشطة إلى الخارج، أي تحويل مؤسسة خاضعة للقانون الأجنبي لكل أو لجزء من أنشطتها من الخارج إلى الجزائر.

تتمثل الأنظمة التحفيزية التي تخضع لها الاستثمارات أعلاه في الآتي[2]:

2.2 النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية ويدعى في صلب النص نظام القطاعات. وتكون قابلة للاستفادة منه الاستثمارات المنجزة في المجالات التالية:

- المناجم والمحاجر؛
- الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري
- الصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبتروكيميائية
- الخدمات والسياحة
- الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة

[1] القانون رقم 22-18 مرجع سابق، المادة 4، ص 6.

[2] فتيحة قندوز، **الأنظمة التحفيزية والشروط المؤهلة للاستفادة من المزايا الموجهة للاستثمار**، محلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، الجزائر، مج 10، ع1، 2023، ص 758-762.

- اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والإتصال.
- تحدد قائمة الأنشطة غير المستفيدة من المزايا المحددة بعنوان نظام القطاعات عن طريق التنظيم.

3.2 النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة ويدعى في صلب النص: نظام المناطق. وتعد قابلة للاستفادة منه الاستثمارات المنجزة في:

- المواقع التابعة للهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير
- المواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة
- المواقع التي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين.
- تحدد قائمة المواقع التابعة لنظام المناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة وكذا قائمة النشاطات غير القابلة للاستفادة من المزايا المحددة في نفس النظام عن طريق التنظيم.

4.2 النظام التحفيزي للاستثمارات ذات الطابع المهيكل: إن النظام التحفيزي المُعدّ للاستثمارات ذات البعد الهيكلي، والمُسمى في هذا السياق 'نظام الاستثمارات المهيكلة، يُعنى بالمشاريع الاستثمارية ذات الإمكانيات العالية في خلق القيمة المضافة واستحداث فرص العمل. ومن شأن هذه الاستثمارات أن ترفع من مستوى جاذبية الإقليم وأن تشكل قوة دفع للنشاط الاقتصادي الهادف إلى تنمية شاملة ومستدامة.

تحدد معايير تأهيل الاستثمارات المستفيدة من نظام الاستثمارات المهيكلة عن طريق التنظيم كما يلي:

- مستوى مناصب العمل المباشرة، والذي يكون أكبر أو يساوي 500 منصب عمل.
- مبلغ الاستثمار يفوق 10 ملايير دينار جزائري.

3. الضمانات الممنوحة والشروط المفروضة:

3.1 الضمانات الممنوحة:

يمكن أن تستفيد المشاريع الإستثمارية القابلة للاستفادة من مزايا أحد الأنظمة التحفيزية الثلاث المنصوص عليها في القانون 22-18 الخاص بالإستثمار من الضمانات التالية[1]:

[1] سعاد شايغم، **أفاق التنويع الاقتصادي للجزائر في ظل قانون الاستثمار الجديد 22-18**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، مج7،ع1، 2023، ص148.

- أراض تابعة للأملاك الخاصة للدولة تمنح من طرف الهيئات المكلفة بالعقار، والتي تقوم بوضع المعلومات المتعلقة به تحت تصرف المستثمر، وهذا ما أقرته المادة 6 من قانون الاستثمار.

- ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناجمة عنه وفق الشروط القانونية المنصوص عليها في المادة 8 من قانون الاستثمار، ويُعتبر هذا الضمان من بين الشروط التي يؤكد عليها المستثمر الأجنبي، فما يهمه بالأساس هو إمكانية تحويله للأرباح للدولة الأم.

- ضمان حماية الدولة لحقوق الملكية الفكرية طبقا للتشريع المعمول به ووفق ما نصت عليه المادة 9 من قانون الاستثمار

- ضمان عدم المساس بالمزايا والحقوق المكتسبة في حالة تعديل هذا القانون أو إلغائه، أما الآثار الناجمة عن ذلك فهي لا تسري على الإستثمار المنجز في إطار هذا القانون إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة، وذلك ما نصت عليه المادة 13 من قانون الاستثمار

- حق الطعن لدى اللجنة الوطنية العليا للطعون المتصلة بالاستثمار، والتي تكلف بالفصل في الطعون التي يقدمها المستثمر في حالة ما إذا أحس بالظلم والإجحاف في حقه.

3.2 الشروط المفروضة:

كما تخضع ذات المشاريع الاستثمارية لبعض الشروط لكي تستفيد من مزايا أحد الأنظمة التحفيزية الثلاث حسب ما نصت عليه المادة 25 من قانون الإستثمار، وهي[1]:

- ضرورة خضوع الإستثمارات قبل إنجازها للتسجيل لدى الشبابيك الوحيدة المختصة؛

- تجسيد تسجيل الإستثمار بتسلم شهادة على الفور مرفقة بقائمة السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا التي ترخص للمستثمر الاستفادة من الإمتيازات التي له الحق في المطالبة بها لدى الإدارات والهيئات المعنية.

مدة مرحلة الانجاز:

يجب أن تنجز الاستثمارات في مدة لا تتعدى 3 سنوات، وترفع هذه المدة إلى 5 سنوات فيما يخص الإستثمارات المدرجة ضمن نظام المناطق ونظام الإستثمارات المهيكلة يسري الأجل المحدد لإنجاز الإستثمار ابتداء من تاريخ تسجيله لدى الوكالة أو ابتداء من تاريخ تسليم رخصة البناء في الحالات التي تكون فيها هذه

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، مشروع قانون الاستثمار، إدراج ثلاثة أنظمة تحفيزية للاستثمارات، يوم الإطلاع 18-03-2025، على الساعة 13:34، على الرابط: https://cutt.us/cpaky

الرخصة مطلوبة يمكن تمديد أجل الإنجاز لمدة 12 شهرا قابلة للتجديد بصفة استثنائية مرة واحدة لنفس المدة، وذلك عندما يتجاوز إنجاز الإستثمار نسبة تقدم معينة.

مدة مرحلة الإستغلال:

تحدد مدة الاستفادة من المزايا بعنوان مرحلة الإستغلال على أساس شبكة التقييم المعدة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف المبينة في المادة 2 من قانون الإستثمار وكذا المعايير المقررة لكل نظام تحفيزي؛

تستفيد استثمارات التوسعة أو إعادة التأهيل من المزايا الممنوحة في مرحلة الإستغلال باحتساب نسبة الإستثمارات الجديدة مقارنة مع مجمل الإستثمارات المنجزة.

المطلب الثالث: الإطار النظري لوكالات دعم الاستثمار في الجزائر

تُعد وكالات دعم الاستثمار من أهم الآليات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لتشجيع المبادرات الاستثمارية وتحفيز القطاع الخاص، من خلال تقديم التسهيلات والمرافقة الإدارية، والربط بين المستثمر والإدارة. وللإلمام بدورها، من الضروري الوقوف على ما يُحدد طبيعتها، مهامها، وأهدافها ضمن المنظومة الاقتصادية الوطنية.

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI

تُعتبر الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار (ANDI) أداة حكومية أساسية في تنفيذ سياسة الدولة الرامية إلى تحفيز الاستثمار، من خلال تقديم الامتيازات والمرافقة الإدارية للمستثمرين.

1. التعريف بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي لها هياكل لا مديرية على المستوى الجهوي، وتتولى الوكالة تحت مراقبة وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبسيط وترقية الاستثمارات المقاولاتية ولقد بدأت في ممارسة مهامها في جمع المعلومات الخاصة بالمحيط الاقتصادي الوطني والعالمي ووضعها تحت تصرف المستثمرين أفريل 2002[1].

2. أهداف الوكالة الوطنية:

تعمل الوكالة على تحقيق الأهداف الآتية[2]:

- جمع المعلومات الخاصة بالمحيط الاقتصادي الوطني والعالمي ووضعها تحت تصرف المستثمرين.

[1] **Agence Nationale de Développement de l'investissement.** (2024). Etat récapitulatif des projets d'investissement. Consulté le 25/03/2025 http://www.andi.dzl.

[2] **Agence Nationale de Développement de l'investissement**. (2024). Etat récapitulatif des projets d'investissement. Consulté le 25/03/2025 http://www.andi.dzl.

- تشجيع الاستثمار في بعض المناطق التي تعرف تدهورا في الجانب الاقتصادي.
- دعم ومساعدة المستثمرين بمختلف أنواعهم لإنجاز مشاريعهم.
- تعمل الوكالة على تطوير الاستثمارات في جميع مجالاتها
- تقرر منح المزايا حسب المنطقة التي يتموقع فيها الاستثمار
- تقديم مختلف التسهيلات للمستثمرين.

3. مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

تتولى الوكالة القيام بالمهام الآتية:[1]

- جمع الوثائق الضرورية الخاصة بالتشريعات والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار، وكذا ضمان خدمة الاستقبال والاعلام لصالح المستثمرين
- تقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين عن طريق معالجة العراقيل والمشاكل التي يواجهها قطاع الاستثمار، وكذلك إنجاز الدراسات المبسطة الخاصة بالعملية الاستثمارية
- تنظيم مختلف التظاهرات العلمية ملتقيات أيام دراسية منتديات ... إلخ) من أجل العمل على ترقية محيط الاستثمار داخل الوطن، وكذا المشاركة في مختلف التظاهرات الاقتصادية خارج الوطن من أجل إقامة علاقات تعاون مع الهيئات الاستثمارية الأجنبية
- إصدار القرارات المتعلقة بمنح الامتيازات بعد التأكد من أن المشاريع الاستثمارية المصرح بها مؤهلة
- متابعة الاستثمارات عن طريق جمع المعلومات المتعلقة بمدى تقدمها، وكذا التأكد من احترام المستثمرين لالتزاماتهم.
- استقبال المستثمرين وتوجيههم وتدعيمهم على مستوى هياكلها المديرية والإقليمية؛
- اعلام المستثمرين من خلال موقعه على الإنترنت ومواده الترويجية ونقاطه الإعلامية المختلفة بمناسبة الأحداث الاقتصادية التي تنظم في الجزائر وخارجها.
- يضفي الطابع الرسمي على أساس عادل وفي غضون مهل قصيرة على المزايا التي يوفرها نظام الحوافز؛

[1] **Agence Nationale de Développement de l'investissement**. (2024). Etat récapitulatif des projets d'investissement. Consulté le 25/03/2025 http://www.andi.dzl.

- ضمان التنفيذ المنسق مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك والضرائب وغيرها) للقرارات لتشجيع الاستثمار.
- يساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.
- يجعل شراكتها في البورصة متاحة للمستثمرين المحتملين.

4. طريقة عمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

بعد أن يودع المستثمر ملفه الاستثماري لدى الوكالة، بغرض الحصول على المزايا والإفصاح عن المشروع الاستثماري، تخضع الوكالة المشروع لعملية تقييم. تُقيَّم المشاريع استنادًا إلى مدى إسهامها في تحقيق أهداف التنمية والرفاهية الاقتصادية، وتُعطى الأسبقية للمشاريع التي تحقق المنفعة العامة. وتتوج هذه العملية بقرار إما بمنح المزايا أو برفض منحها.

في حال عدم الموافقة على مشروع ما، يُتاح لأصحابه خيار تقديم طعن إما للسلطة الإشرافية المختصة أو اللجوء إلى القضاء. أما المشاريع التي تنال القبول، فتتولى الوكالة مهمة تسهيل إجراءاتها لدى الإدارات والهيئات المعنية بتنفيذ الاستثمار، وتواصل متابعة تقدمها للتحقق من التزامها بالمعايير والاتفاقيات المبرمة[1].

5. التحفيزات الجبائية الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

تقوم الوكالة بمنح التحفيزات الجبائية الآتية[2]:

- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15% لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا.
- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 20% لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات، والغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء.
- الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (5) سنوات، اعتبارا من بداية النشاط الفائدة شركات رأسمال الخطر وذلك من أجل تطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات.

[1] **Agence Nationale de Développement de l'investissement.** (2024). Par secteur d'activité. Consulté le 25/03/25 http://www.andi.dz/.
[2] **Agence Nationale de Développement de l'investissement.** (2024). Par secteur d'activité. Consulté le 25/03/25 http://www.andi.dz/.

- تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50% على الاستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، اليزي، تندوف وتمنراست لمدة خمس (5) سنوات.
- تعديل الاقتطاعات المرخص بها لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
- إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني لمدة خمس (5) سنوات، ومنح تخفيض قدره 3% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية للاستثمارات المتعلقة ببعض الفروع الصناعية.
- الإعفاء من جمع الحقوق الجمركية أو من أي رسم يعادله ومن كل إخضاع ضريبي بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير التي تم اقتناؤها من السوق المحلية أو المستوردة عند إنشاء مصلحة من طرف الشركة تخص البحث والتطوير.
- الإعفاء من كل الحقوق الجمركية أو من أي رسم يعادله ومن كل إخضاع ضريبي، وكذلك من الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير التي تم اقتناؤها من السوق المحلية أو المستوردة.
- كما تقوم الوكالة بمنح تحفيزات في مجال التمويل بحيث تمنح قروض بدون فوائد حسب كلفة إنجاز المشروع، بحيث لا تتجاوز:

✓ 25% من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة أقل أو تساوي مليوني (2) دينار جزائري.

✓ 20% من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة تتجاوز مليوني (2) دينار وتقل أو تساوي 5 ملايين دينار جزائري.

✓ منح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة.

✓ منح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب الهضاب العليا.

✓ منح قروض بنكية لا تتجاوز 70% من المبلغ الإجمالي للاستثمار.

✓ هذا وإضافة إلى ذلك تقدم الوكالة عدة إعفاءات وتخفيضات وتسهيلات فيما يخص دفع الاشتراكات الاجتماعية لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إضافة إلى تقديم إعانات مالية شهرية لمدة ثلاث (3) سنوات بقيمة 1000 دج بالنسبة لعمليات التوظيف التي تقوم بها كل هيئة مستخدمة عندما يبرم عقد العمل لمدة غير محددة، وكذلك تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي على كل عملية توظيف طالبي

العمل بالنسبة للموظفين الذين يوظفون لمدة (12) شهرا والمسجلين بصفة منتظمة لدى وكالات التوظيف، وتقدم هذه الإعفاءات حسب المناطق الشمالية الهضاب العليا والجنوب.

6. أجهزة الوكالة ومبادئ نظام التحفيز:

أ. الاجهزة والوسائل:

تتمثل في[1]:

- المجلس الوطني للاستثمار جهازا استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار.
- شاببيك وحيدة لا مديريةية على مستوى الوطني تشمل الإدارات والهيئات العمومية المعنية بالاستثمار.
- هياكل تقنية مختصة لدعم ومتابعة انجاز المشروع.
- شبكات معلوماتية وطنية ودولية.
- صندوق لدعم الاستثمار.
- حافظة عقارية للمستثمر.
- مساهمة خبراء ومختصين جزائريين وأجانب.
- دولة ذات نمو قدرة نمو عالية.
- إدارة في خدمة المستثمرين والتنمية الوطنية

ب. الترقية والتوثيق: يتم دور الوكالة هنا في:

تنظيم ملتقيات ولقاءات مهنية، منتديات وأيام دراسية وإعلامية.

مصالح مديرية مختص في التوثيق وقاعدة معلوماتية.

نشر دلائل منشور وكتيبات متعلقة بفرص الاستثمار حسب المناطق والتخصصات.

ت. الدراسات البحث والتطوير:

وهذا عن طريق تحقيق:

- ترقية المواقع والمنشآت الأساسية الإقامة المشاريع.

[1] **Agence Nationale de Développement de l'investissement.** (2024). Etat récapitulatif des projets d'investissement. Consulté le 25/03/2025 http://www.andi.dzl.

- اليقظة التكنولوجية، الاقتصادية والقانونية.

- بحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية.

ث. مبادئ ونظم التحفيز:

حرية الاستثمار: ويمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص، وطني أو أحني أن يستثمر في الجزائر في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات ماعدا المستثناة من الامتيازات والتي تدخل مباشرة في المجاز المشروع وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات أو الرخصة وهذه الاستثمارات تكون جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة هيكلة أو المساهمة في رأس مال مؤسسة على شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

تسهيل الاستثمار: يخضع الاستثمار إلى تصريح (إستثمارة متوفرة لدى شبابيك الوحيدة اللامديريةية). بسيط ويستفيد من

- خدمات الشبابيك اللامديريةية الوحيدة الموضوعة تحت تصرف المستثمر لإنجاز مشروعه.

- طلب تسجيل الحصول على طلب الامتيازات في مدة 72 ساعة التي تلي تسجيل ملف الاستثمار و10 أيام عند استغلال المشروع"[1].

تشجيع الاستثمار: وتفرق هنا بين نوعين:

بالنسبة للنظام العام للاستثمارت العادية منح مزايا ضريبية وجمركية.

– **بالنسبة للنظام الاستثنائي (الخاص):** الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تستدعي فيها التنمية مساهمة خاصة من الدولة، ومنح مزايا ضريبة جمركية التنمية مساهمة خاصة من الدولة منح مزايا ضريبة جمركية مع إمكانية التكفل الجزئي أو الكلي بمصاريف إشغال المنشآت الأساسية اللازمة لإنجاز المشروع.

– **المشاريع ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:** منح مزايا ضريبية وجمركية حسب شروط تعاقدية محدد بين المستثمر والدولة الجزائرية مطابقة للأمر الرئاسي.

ج. حماية المستثمر: يشير الأمر 01–03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل والمتسم بالأمر 06–08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 والقانون التجاري الجزائري إلى ديمومة الضمانات التالية:

– عدم المساس بالامتيازات المتحصل عليها.

[1] **Agence Nationale de Développement de l'investissement.** (2024). Etat récapitulatif des projets d'investissement. Consulté le 25/03/2025 http://www.andi.dzl.

- حرية تحويل رؤوس الأموال والمداخيل.
- المساواة في التعامل مع كل المستثمرين.
- تغطية عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات.
- إمكانية الطعن الإداري والقانوني.
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة قيام نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين غير المقيمين[1].

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. ANADE – NESDA

تُعد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، المعروفة سابقًا بـ NESDA، أداة فعالة لتعزيز روح المبادرة لدى الشباب ودعم المشاريع الصغيرة، من خلال توفير الدعم المالي والمرافقة التقنية والإدارية لخلق نسيج مؤسساتي جديد يساهم في التنمية الاقتصادية.

1. التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA):

تهدف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى تقوية النسيج الصناعي من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما ينعكس على خلق فرص العمل وتقليل البطالة. كما تعمل على تطوير التعاقد الخارجي وزيادة الصادرات.

مفهوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية المعروفة اختصارا بـ "NESDA"، تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20–329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المعدل والمتمم خلفا للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 70 ، 2020، صفحة (8) وهي هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي ، تعمل تحت اشراف ووصايا وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، تتكفل الوكالة بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية بهدف مرافقة حاملي المشاريع الإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال انتاج السلع والخدمات قصد خلق الثروة وتوفير مناصب العمل، تضم حاليا الوكالة 61 وكالة ولائية تغطي كامل ولايات الوطن، بالإضافة الى العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية)[2].

[1] **Agence Nationale de Développement de l'investissement.** (2024). Etat récapitulatif des projets d'investissement. Consulté le 25/03/2025 http://www.andi.dzl.

[2] المادة الأولى فقرة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 20 – 329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية الدعد تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها، جريدة رسمية الجزائرية، عدد 70 المؤرخة في 25 نوفمبر، 2020، ص90.

تقدم هذه الوكالة الدعم لحاملي المشاريع الإنشاء وتوسيع المشروعات الصغيرة لإنتاج السلع والخدمات.

2. أهداف الوكالة الوطنية (NESDA)

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أحد أهم آليات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، فهي ترمي إلى تحقيق وتجسيد الأهداف المندرجة ضمن السياسية العامة للدولة والتي كرستها مختلف المراسيم التنفيذية المنشأة للوكالة منذ نشأتها.

فقد أدرج المشرع الجزائري الأهداف المسطرة من الوكالة ضمن الفصل الأول من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، فالمادة السادسة منه، وتعددت أهدافها كما يلي[1]:

- العمل على تدعيم وتقديم الاستشارة، ومرافقة الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية.
- السعي لوضع أنظمة جبائية، وتبليغ الشباب المستثمر المستفيدين من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بالإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم الشباب.
- الإشراف ومتابعة استثمارات الشباب المستمر في إطار قانوني.
- تعزيز عملية التنسيق بين الأجهزة المحلية والمديرية.
- تشجيع كافة الأعمال والتدابير بهدف ترقية استثمارات الشباب وتشغيله من خلال برامج التكوين والتشغيل.
- ترقية ونشر الفكر المقاولاتي لدى الفئة الشبانية.
- مرافقة المؤسسات وضمان ديمومتها من خلال المرافقة والدعم.
- تشجيع إنشاء وتوسيع أنشطة إنتاج السلع والخدمات من قبل حاملي المشاريع.
- تعزيز جميع أشكال الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تعزيز روح ريادة الأعمال.
- توفير صيغ تمويلية لحاملي المشاريع من أجل إنشاء وتوسعة مؤسساتهم المُصغّرة.
- تكوين حاملي المشاريع حول أهم المهارات النظرية والتطبيقية المتعلقة بإنشاء وتسيير المؤسسات المُصغّرة.

[1] **NATIONAL ENTREPENEURSHIP SUPPORT AND DEVELOPMENT AGENCY** (2024). Présentation OF NESDA Consulté le 27/03/2025. http://www.nesda.dzl

3. مهام الوكالة الوطنية (NESDA):

تشمل مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية[1]:

- تدعيم وتقديم الإستشارة والمرافقة.
- توفير جميع المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطة حاملي المشاريع.
- تطوير العلاقات مع الشركاء والجهات المعنية (البنوك مصلحة الضرائب، صندوق الضمان الاجتماعي.
- تطوير الشراكة بين مختلف القطاعات لتحديد فرص الاستثمار.
- تكوين حاملي المشاريع ضمن مراكز تطوير المقاولاتية.
- تمويل مشاريع الشباب وإبلاغهم عن مختلف الإعانات الممنوحة.
- المرافقة والمتابعة عن بعد للمؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع.
- تشجيع كل الإجراءات والتدابير الرامية إلى تعزيز إنشاء وتوسيع الأنشطة.

4. شروط تأهيل أصحاب المشاريع:

يجب أن يتمتع حامل المشروع بعدد من الشروط لكي يستفيد من الامتيازات الممنوحة:

- أن يتراوح عمر الشخص ما بين 18 و55 سنة.
- أن يكون ذا شهادة أو تأهيل مهني أو له مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أية وثيقة مهنية أخرى
- أن يتابع التكوين المقدم له عن طريق مراكز تطوير المقاولاتية.
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق الحد الأدنى المحدد.

[1] **NATIONAL ENTREPENEURSHIP SUPPORT AND DEVELOPMENT AGENCY** (2024) Présentation OF NESDA Consulté le 27/03/2025. http://www.nesda.dzl

5. أنواع التمويل المتوفرة:

- الإعانات المالية:

تشمل ما يلي:

قرض غير مكافئ: تمنح الوكالة قرض غير مكافئ لحاملي المشاريع والذي تتراوح نسبته بين 15% و50% حسب صيغة التمويل والمنطقة التي ينجز فيها المشروع ووضعية صاحب المشروع.

قرض اضافي غير مكافئ لكراء محل: عند الضرورة يمكن لحاملي المشاريع الإستفادة من قرض إضافي غير مكافئ تصل قيمته 500.000 دج للتكفل بإيجار المحل أو مكان الرسو على مستوى الموانئ المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات بإستثناء الأنشطة غير المقيمة.

ويمنح هذا القرض عندما يلجأ حاملي المشاريع الى التمويل البنكي في مرحلة إحداث النشاطات.

قرض إضافي غير متكافئ للاستغلال: يمكن لحاملي المشاريع من الاستفادة من قرض اضافي غير مكافئ للإستغلال بصفة استثنائية تصل قيمته الى مليون دينار جزائري (1.000.000دج).

هذه الاعانات المالية تهدف إلى دعم أصحاب المشاريع في مختلف جوانب مشاريعهم، من الإنشاء الأولي إلى التوسع والتطوير.

- **التمويل الذاتي** اين يقدم حامل المشروع 100% من مبلغ الاستثمار.
- **التمويل الثنائي:** أين يقدم كل من حامل المشروع والوكالة 50% من مبلغ الاستثمار.
- **التمويل الثلاثي** أين يقدم حامل المشروع مبلغا يتراوح من 5 إلى 15% من قيمة الاستثمار، وتقدم الوكالة من 15 إلى 25% من المبلغ، ويتكفل البنك بـ 70% من مبلغ الاستثمار الكلي[1].

[1] NATIONAL ENTREPENEURSHIP SUPPORT AND DEVELOPMENT AGENCY (2024) Présentation OF NESDA Consulté le 27/03/2025. http://www.nesda.dzl

6. قائمة الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار جهاز الوكالة[1]:

6.1 في مرحلة إنجاز المشروع:

- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.
- الاعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقارية الخاصة في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار الخاص بمرحلتي الانشاء والتوسيع بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي (لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا اذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط).
- تطبيق نسبة مخفضة بـ 5% تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في انجاز الاستثمار.

6.2 في مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة (03) سنوات 06 سنوات أو 10 سنوات)
- حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ إتمامها.
- إعفاء كامل لمدة (03) سنوات، 06 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين السارية المفعول. عند انتهاء فترة الإعفاء المذكورة أعلاه، يمكن تمديدها لسنتين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب الشغل يؤدي الى سحب الامتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها.

[11] **NATIONAL ENTREPENEURSHIP SUPPORT AND DEVELOPMENT AGENCY** (2024). Présentation OF NESDA Consulté le 27/03/2025 http://www.nesda.dzl

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تُعنى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بدعم الفئات الهشة وذوي الدخل المحدود من خلال تمويل المشاريع الصغيرة عبر قروض مصغّرة، بهدف تعزيز الإدماج الاقتصادي ومحاربة البطالة، خاصة في المناطق الريفية والمحرومة.

1. التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل، وهي وكالة ذات طابع خاص تتمثل في شبكة لا مديريةية تضم 49 تنسيقية ولائية (منها تنسيقيتين بالجزائر العاصمة، موزعة عبر كافة أرجاء الوطن، وهي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر. وبالتالي يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يعتمد على السياسة الإجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والأوضاع المتردية للمجتمع وهو موجه إلى أشخاص بدون عمل ولكنهم قادرون على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل وبشروط مرنة ومريحة؛ وعلى هذا يعتمد هذا الجهاز على منح قروض في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة تصل إلى غاية 1000000 دج)، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل و تكون مرفوقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة[1].

2. أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

تعمل الوكالة على تحقيق جملة من الأهداف، نلخصها في الآتي:

- إطلاع المستفيدين من القرض المصغر على الخدمات التي سيحظون بها.
- مراقبة ومتابعة المستفيدين من القروض مع الحرص على التزامهم بالبنود المتفق عليها.
- تقديم الدعم والنصح لأصحاب المشاريع المستفيدة من القرض المصغر؛
- مساعدة المستفيدين عند الحاجة.

[1] Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit. (2019). Bilan Cumulé Des Services Financiers Au 30 Septembre 2019. Consulté le 24/03/2025 https://www.angem.dz/.

3. طريقة عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

تقوم الوكالة بمرافقة ومتابعة المستفيدين أصحاب المشاريع، حيث تقدم لهم دورات تكوينية لتأهيلهم في عملية تسيير مؤسساتهم الخاصة، كما تقوم بتقديم تمويل مالي بطريقتين، كما هو موضح في الآتي[1]:

3.1 التمويل الثلاثي: ويتمثل في قرض مصغر يمول المشاريع التي لا تتجاوز قيمتها 1.000.000 دج، كما هو موضح في الآتي:

الجدول رقم01: التمويل الثلاثي من قبل (ANGEM)

قيمة الاستثمار	مساهمة وكالة (ANGEM)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
لا تتجاوز 1.000.000 دج	%29	%1	%70

Source: (Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit, 2008- 2024)

إن الهدف من هذا النوع من التمويل هو شراء المواد الأولية وشراء بعض التجهيزات، وكذا دفع المصاريف الضرورية من أجل الانطلاق في النشاط، وتسمح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمستفيدين من تسديد القرض في أجل 8 سنوات مع إمكانية التمديد في مدة التسديد.

3.2 تمويل شراء المواد الأولية: حيث تقوم الوكالة بمنح قروض دون فرض فوائد عليها بقيمة 100.000 من أجل شراء المواد الأولية، وقد تصل نسبة التسديد إلى 36 شهرا[2].

4. التحفيزات الجبائية التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

تتمثل التحفيزات الجبائية التي تمنحها الوكالة في الآتي[3]:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات.
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 3 سنوات.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة عند إقتناء مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.

---

[1] **Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit. (2019).** Bilan Cumulé Des Services Financiers Au 30 Septembre 2019. Consulté le 24/03/2025 https://www.angem.dz/.

[2] بديسي، فهيمة؛ وكنزة براهمة، **دور هيئات الدعم والمرافقة في تمويل وتشجيع المقاولاتية في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**، بحث مقدم في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الناشئة في الجزائر بين البحث عن طرق التمويل وتفعيل سياسة التشغيل، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، الجزائر، 2019، ص56.

[3] **Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit. (2019).** Bilan Cumulé Des Services Financiers Au 30 Septembre 2019. Consulté le 24/03/2025 https://www.angem.dz/.

- الاستفادة من تخفيض على الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني بعد انقضاء فترة 3 سنوات الأولى.

الفرع الرابع: صندوق التمويل الجزائري (ASF) والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC).

تُعد كل من صندوق التمويل الجزائري (ASF) والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) من الآليات المعتمدة لتحفيز روح المقاولاتية لدى الشباب والبطالين، وذلك من خلال تقديم التمويل والمرافقة بهدف إدماجهم في الحياة الاقتصادية والحد من معدلات البطالة، لاسيما في صفوف خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.

1. الصندوق الجزائري للشركات الناشئة ASF:

تسعى الجزائر إلى دعم الشركات الناشئة لتكون مديريةا متميزا لتعزيز المقاولاتية ونقطة محورية لانطلاق اقتصاد جديد ولهذا قامت بإنشاء صندوق التمويل الجزائري ليكون شريكا اقتصاديًا له دور حاسم في نمو هذه الشركات ونجاحها.

1.1 تعريف صندوق التمويل الجزائري:

صندوق التمويل الجزائري هو أول صندوق استثمار مخصص بالكامل للشركات الناشئة في الجزائر، تم إطلاقه رسميا يوم 3 أكتوبر 2020 لإنشاء إطار قانوني يحدد معايير تأهيل الشركات الناشئة.

يهدف هذا الصندوق إلى دعم نمو الشركات الناشئة في الجزائر وتوفير الدعم المالي والاستراتيجي والتقني الذي تحتاجه إضافة إلى تشجيع ريادة الأعمال وتعزيز الاقتصاد المعرفي في البلاد.

يُقدم صندوق التمويل الجزائري آلية تمويل فريدة، حيث يشترط على المستثمرين قبول الدولة كشريك في الشركات الناشئة، مما يجعله مختلفًا عن مصادر التمويل الأخرى. يهدف هذا الصندوق إلى بناء بيئة مثالية لتأسيس وتطوير الشركات التي تضيف قيمة حقيقية للاقتصاد الجزائري، مع إمكانية طرحها للاكتتاب العام في بورصة الجزائر مستقبلًا[1].

2.1 مميزات صندوق التمويل الجزائري

يعمل صندوق التمويل الجزائري كمحفز رئيسي للاقتصاد الوطني، حيث يسهل عمليات تمويل الشركات الناشئة. ومن خلال هذا الصندوق، تؤكد السلطات الجزائرية على جديتها في دعم وتطوير بيئة ريادة الأعمال، بهدف استقطاب اهتمام أكبر من المستثمرين للمساهمة في تمويل هذه المشاريع الواعدة والاستثمار فيها.

يتمتع هذا الصندوق الجديد بمرونة في معالجة الملفات، ويقدم قيمة مضافة عالية لأصحاب المشاريع مقابل مبالغ مالية غالبا ما تكون متواضعة.

[1] **Algeria Startup Fund (2024), presentation de asf consulté** le 28/03/2025 https://asf.dz/

يملك الصندوق الجزائري للتمويل مزايا مهمة، منها:

- التحمل المالي للمخاطر، حيث يتدخل الصندوق في تمويل مشاريع يقبل قليل من المؤسسات تمويلها نظرا للمخاطر المتزايدة التي تواجهها.
- المرونة والاستجابة في التمويل، ومنح رواد الأعمال الوقت والطاقة الضرورية لتحقيق مشاريعهم.

توفير فرص متساوية للشركات الناشئة الجزائرية، وتقديم نفس الدعم الذي يمكن أن تحصل عليه نظيراتهن في البلدان المتقدمة[1].

3.1 أهداف الصندوق الجزائري للشركات الناشئة (asf):

- تقديم الاستشارات الإدارية والتنظيمية.
- إتاحة الخبرات القطاعية المتعمقة.
- توفير الوصول إلى شبكة العلاقات والفرص.
- تصميم حلول الهندسة المالية.
- تطوير عروض تمويل مخصصة للشركات الناشئة.
- توفير الدعم اللازم للتصدير والوصول إلى الأسواق الدولية[2].

4.1 شركاء صندوق التمويل الجزائري:

صندوق التمويل الجزائري للشركات الناشئة هو ثمرة تعاون بين وزارة الاقتصاد المكلفة بالاقتصاد المعرفي والشركات الناشئة وسنة (06) بنوك حكومية تمتلك حصصا متساوية في الصندوق، وهي[3]:

- البنك الشعبي الجزائري (CPA).
- البنك الوطني الجزائري (BNA).
- البنك الخارجي الجزائري (BEA).
- الصندوق الوطني للادخار والتقاعد (CNEP).
- البنك الزراعي والتنمية الريفية (BADR).
- البنك المحلي للتنمية (BDL).

[1] **Algeria Startup Fund (2024) , presentation de asf consulté** le 28/03/2025 https://asf.dz/
[2] **Algeria Startup Fund (2024), presentation de asf consulté** le 28/03/2025 https://asf.dz/
[3] **Algeria Startup Fund (2024) , presentation de asf consulté** le 28/03/2025 https://asf.dz/

5.1 كيفية عمل صندوق التمويل الجزائري

- تقوم الشركات الناشئة بعدة خطوات للحصول على تمويل من صندوق التمويل الجزائري، أولها الحصول على علامة شركة ناشئة.
- يتكفل الصندوق بإعداد ملف يحتوي على معلومات المشروع، ثم يعين مسؤول دراسة المتابعة الملف وتحديد موعد للاجتماع بهدف تسريع الإجراءات، وتخصص جلسة لتقديم المشروع، شرح طريقة العمل وتحديد الأرقام المتوقعة والنقاش.
- يعتبر التبادل بين صاحب المشروع والجهة المعنية ذا أهمية بالغة، إذ يتضمن الحديث عن المخاطر القانونية والتنظيمية والتجارية، بالإضافة إلى دور العامل البشري في المشروع.
- تعقد اللجنة الاجتماعات باستمرار الدراسة الملقات المستلمة واختيار المشاريع المناسبة، لم تمرر الملفات إلى لجنة أخرى العرف باسم لجنة الاستثمارات"، تجتمع مرة واحدة في الشهر وتتألف من عضوين من مجلس الإدارة وممثل الصندوق.
- تصدر هذه اللجنة القرار النهائي بشأن الملفات إما بالقبول الرفض، أو تأجيل الملف إلى حين توفر الشروط المطلوبة للموافقة عليه[1].

6.1 درجات التمويل:

تبدأ مرحلة تمويل المشروع عند موافقة لجنة الاستثمارات على الملف، وهناك 3 مستويات للتمويل حسب القيمة الممنوحة:

- 2 مليون دينار جزائري.
- 5 ملايين دينار جزائري.
- 20 مليون دينار جزائري.

تعتمد قيمة التمويل على طبيعة المشروع وقطاع النشاط وحاجته الفعلية للتمويل، ويتكفل الصندوق بتقييم الالتزامات والمخاطر.

يجدر بالذكر أنه بعد قبول الملف من قبل لجنة الاستثمارات، يتم التواصل مع صاحب المشروع لتوقيع عقد التعاون بين الصندوق والشركة الناشئة، واتخاذ خطوات أخرى مثل الدعم والإرشاد المضمون من قبل الصندوق، وتعديل نظام الشركة الناشئة لتضم الصندوق كشريك.

[1] **Algeria Startup Fund (2024),** presentation de asf consulté le 28/03/2025 https://asf.dz/

2. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

1.2 التعريف بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

تأسس الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في جويلية 1994، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94/01 المؤرخ في 11 ماي 1994، حيث يتكفل الصندوق بإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والذي يتراوح سنهم ما بين 30 و50 سنة[1].

1.2 أهداف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

يعمل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من أجل تحقيق الأهداف الآتية[2]:

- إعلام صاحب المشروع حول مختلف مراحل إنشاء مشروعه.
- توجيه وتقديم النصح لصاحب المشروع من أجل تمكينه من اتخاذ قرارات فعالة من بين الخيارات المتاحة لديه.
- تكوين صاحب المشروع لاكتساب المعارف اللازمة لتنفيذ وتسيير مشروعه
- متابعة صاحب المشروع لتجنب الاختلالات التي قد تعترض مسار مشروعه.

3.2 طريقة عمل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

يقوم الصندوق بمنح تمويل ثلاثي مساهمة شخصية، قرض دون فائدة يمنح من قبل الصندوق قرض بنكي لأصحاب المشاريع المقاولاتية حسب قيمة الاستثمار على مستويين، وهو ما يمكن توضيحه في الجدولين الآتيين[3]:

الجدول رقم 02: التمويل الثلاثي من المستوى الأول

قيمة الاستثمار	قروض دون فوائد يمنحها CNAC	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
لاتتجاوز 5.000.000دج	%29	%1	%70

Source: Caisse nationale d'assurance-chômage, 2016.

[1] قوجيل، محمد، **دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر دراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه كلية العلوك الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي، مرباح ورقلة الجزائر. 2015-2016.

[2] **Caisse Nationale d'assurance-chômage**. (2016). Consulté le 27/03/2025 https://www.cnac.dz/

[3] **Caisse Nationale d'assurance-chômage.** (2016). Consulté le 27/03/2025 https://www.cnac.dz/

الجدول رقم 03: التمويل الثلاثي من المستوى الثاني

قيمة الاستثمار	قروض دون فوائد يمنحها CNAC	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	%29	%1	%70

Source: Caisse nationale d'assurance-chômage, 2016.

4.1 التحفيزات الجبائية التي يمنحها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

تقدم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تحفيزات جبائية وإعانات على مرحلتين[1]:

- **مرحلة الإنجاز:**

حيث يستفيد أصحاب المشاريع المقاولاتية من تحفيزات جبائية، تتمثل في:

- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA).
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.
- ✓ تطبيق المعدل المخفض بنسبة (5%) من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة.
- ✓ الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الاكتسابات العقارية المخصصة لممارسة النشاط.

وكذلك يستفيدون من إعانات المالية، فتتمثل في:

الحصول على قرض طويل المدى وبدون فائدة تمنحه الوكالة، وتذلك التكفل بجزء من الفوائد البنكية.

- **مرحلة الاستغلال** وتشمل التحفيزات الجبائية الممنوحة للمشاريع المقاولاتية لمدة ثلاث سنوات الأولى من بداية نشاطها أو ستة سنوات بالنسبة لبعض المناطق الخاصة، والتي تتمثل في:

- ✓ الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) أو الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) لمدة عامين، والرسم على النشاط المهني (TAP).
- ✓ الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المشاريع – المقاولاتية.
- ✓ الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية، والمشاريع المقاولاتية عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

[1] **Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes.** (2016). Présentation du l'ANSEJ. Consulté le 14/03/2025 http://www.ansej.org.dz/

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات العربية والأجنبية والمقالات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

يتم التطرق في هذا المطلب إلى الرسائل الجامعية باللغة العربية التي تناولت رقمنة الإدارة الجبائية، كما يلي:

أولا: العلمي حمزة، "دور التحفيزات الجبائية في تطوير الاستثمار في الجزائر – دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب بولاية بومرداس"، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة بومرداس، 2017/2016.

هدفت هذه الدراسة إلى:

هدفت هذه المذكرة إلى إبراز مدى مساهمة التحفيزات الجبائية في دعم وتطوير الاستثمار المحلي في الجزائر، من خلال دراسة حالة ميدانية على مستوى المديرية الولائية للضرائب بولاية بومرداس. كما سعت إلى تقييم فعالية هذه التحفيزات في تحسين مناخ الأعمال واستقطاب المستثمرين.

قد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

– أكدت الدراسة أن التحفيزات الجبائية تُمثّل إحدى الأدوات الأساسية التي تعتمدها الدولة الجزائرية لتحفيز الاستثمار، خاصة في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني.

– بيّنت أن الإعفاءات والتخفيضات الضريبية الممنوحة للمستثمرين ساهمت في تقليل تكاليف الاستثمار ورفع جاذبية البيئة الاستثمارية محليًا.

– كشفت الدراسة عن وجود بعض العراقيل التي تحد من نجاعة هذه التحفيزات، على غرار ضعف المتابعة، ونقص التوعية الجبائية لدى المستثمرين، وتعقيد الإجراءات الإدارية.

– أوصت بضرورة تحسين شفافية النظام الجبائي وتبسيط الإجراءات، إلى جانب تعزيز التنسيق بين الإدارة الجبائية والمؤسسات الاستثمارية لرفع فعالية هذه الحوافز.

ثانيا: شارف صبرينة، "الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي ونقدي، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2016/2015.

هدفت هذه الدراسة إلى:

سعت هذه الدراسة إلى تحليل دور الامتيازات الجبائية في تحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر، من خلال دراسة الإطار القانوني والتنظيمي لهذه الامتيازات، وتقييم مدى فعاليتها في دعم المبادرات الاستثمارية وتحقيق التنمية الاقتصادية، خصوصًا في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني.

قد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

– خلصت الدراسة إلى أن الامتيازات الجبائية تُعتبر من أبرز الوسائل التشجيعية التي تعتمدها الدولة لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار، لا سيما من خلال الإعفاءات الضريبية الكلية أو الجزئية.

– بيّنت أن هذه الامتيازات تلعب دورًا هامًا في تقليص تكلفة الاستثمار وزيادة معدلات الربحية، مما يعزز من جاذبية البيئة الاستثمارية في البلاد.

– أشارت إلى أن فعالية هذه الحوافز تظل محدودة بسبب عدة معوقات، أهمها غياب الشفافية، ضعف التنسيق بين الهيئات المكلفة بتنفيذ السياسة الاستثمارية، وتعقيد الإجراءات الإدارية.

– أوصت بضرورة إعادة النظر في منظومة الامتيازات الجبائية، من حيث التوجيه والتطبيق والمتابعة، وربطها بمعايير دقيقة لضمان مردودية الاستثمارات المستفيدة منها.

فيما يخص أوجه التشابه والاختلاف بينما الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية.

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
دراسة العلمي حمزة (2016/2017)	التشابه في موضوع الدراسة حيث ركزت كلا الدراستين على التحفيزات الجبائية ودورها في دعم الاستثمار.	الدراسة اعتمدت على دراسة حالة لمديرية الضرائب بولاية بومرداس فقط، بينما دراستنا توسعت لتشمل الهياكل الداعمة.	المقارنة بين نتائج الدراستين لتقييم فعالية الحوافز في مستويات إدارية مختلفة، والاستفادة من أدوات التحليل.

دراسة شارف صبرينة (2015/2016)	تناولت نفس الإطار العام وهو الامتيازات الجبائية كوسيلة لتحفيز الاستثمار.	ركزت على الامتيازات من منظور قانوني وتنظيمي دون التطرق لهياكل الدعم كالوكالات.	الاستفادة من تحليلها للإطار القانوني لتكملة الجانب التشريعي في دراستنا.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

يتم التطرق في هذا المطلب إلى المقالات العلمية التي تناولت رقمنة الادارة الجبائية، كما يلي:

أولا: د. بن لحرش صراح، بعنوان دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر دراسة حالة ANADE, ANGEM, ANDI, CNAC، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 07, العدد 01 جوان 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى:

سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التحفيزات الجبائية ودور هياكل الدعم والمرافقة في تعزيز روح المقاولاتية في الجزائر، مع التركيز على عدد من الوكالات المتخصصة مثلANDI ، ANADE، ANGEM وCNAC، بوصفها آليات تنفيذية لتفعيل السياسات العمومية الموجهة لدعم المبادرة والاستثمار، لاسيما في أوساط الشباب والبطالين.

قد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

– كشفت الدراسة أن التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة تُعد من أبرز الوسائل الداعمة لتشجيع إطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

– أظهرت الدراسة أن وكالات الدعم مثل ANDI وANADE وANGEM وCNAC تلعب دورًا محوريًا في تسهيل الإجراءات وتوفير التمويل والمرافقة، غير أن فعالية تدخلاتها لا تزال محدودة بفعل البيروقراطية وضعف التنسيق.

– أكدت الدراسة على ضرورة تكييف السياسة الجبائية مع خصوصيات المشاريع المقاولاتية، لا سيما في مراحل الانطلاق، من خلال منح إعفاءات مرنة وموجهة.

– خلصت إلى أن تحسين الأداء المؤسساتي للوكالات المذكورة وتبسيط الإجراءات من شأنه أن يعزز من أثر التحفيزات الجبائية ويزيد من فعالية البرامج الوطنية لتشجيع روح المقاولة.

ثانيا: حمزة فتح الله والرايس مراد، "دور الهياكل الداعمة في تمويل وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالةANADE) ، ANGEM، ANDI، "(CNAC، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2024، ص 10-29.

هدفت هذه الدراسة إلى:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الهياكل الداعمة في الجزائر في تمويل وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دراسة مقارنة لأداء أربع وكالات دعم رئيسية: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، (CNAC) وسعت الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة هذه الهياكل في توفير التمويل وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد توصلنا إلى نتيجة:

– أظهرت الدراسة أن الهياكل الداعمة تُعد أدوات فعالة في تسهيل ولوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، خاصة في ظل صعوبات التمويل التقليدي عبر البنوك.

– كشفت عن تفاوت فعالية الهياكل المدروسة، حيث تبين أن بعض الوكالات) مثل ANGEM و (CNACركزت بشكل أكبر على الجانب الاجتماعي، في حين ركزت ANADE و ANDIعلى البعد الاقتصادي والاستثماري.

– أبرزت أن نجاح هذه المؤسسات مرهون بتكامل أدوار الوكالات وتنسيق تدخلاتها، إضافة إلى تحسين آليات المرافقة والتكوين.

– أوصت بضرورة تحديث أطر العمل التنظيمي لهذه الهياكل وتبني استراتيجية وطنية موحدة لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يعزز مساهمتها في خلق الثروة ومناصب الشغل.

فيما يخص أوجه التشابه والاختلاف بينما الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية.

الدراسة السابقة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
دراسة بن لحرش صراح(2020)	دراسة تأثير الحوافز وهياكل الدعم على تشجيع الاستثمار، وهو نفس مجال بحثنا.	ركزت على المقاولاتية بشكل خاص، بينما دراستنا تناولت الاستثمار بصفة أشمل.	الاستفادة من نتائجها حول دور ANADE و ANGEMو ANDI و CNACفي دعم الاستثمار وتوظيفها في التحليل الميداني.
دراسة حمزة فتح الله والرايس مراد(2024)	كلتا الدراستين تطرقتا الى رقمنة الإدارة الجبائية.	الدراسة تناولت الرقمنة من منظور عام دون التطرق لأدوات رقمية محددة مثل "جبايتك" أو "مساهمتك."	الاستفادة من ناحية المعلومات.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

يتم التطرق في هذا المطلب إلى الدراسات باللغة الأجنبية التي تناولت رقمنة الادارة الجبائية، كما يلي:

أولا:

Ziad Hizia & Hamza Taibi (2019). "L'impact des incitations fiscales sur l'investissement en Algérie (1995-2016)", Journal of North African Economies.

هدفت هذه الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الحوافز الجبائية على الاستثمار في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2016، وذلك من خلال دراسة كمية باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي، بهدف اختبار العلاقة بين الامتيازات الضريبية ونمو حجم الاستثمارات.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

- أظهرت النتائج وجود **علاقة إيجابية ضعيفة** بين الحوافز الجبائية والاستثمار، مما يدل على أن الامتيازات الجبائية الممنوحة في الجزائر لم تكن بالقدر الكافي لدفع عجلة الاستثمار بشكل فعّال.

– أرجع الباحثان ضعف هذه العلاقة إلى **غياب استقرار تشريعي، وبيروقراطية مفرطة، ونقص في المتابعة والتقييم** من قبل السلطات المكلفة بتنفيذ هذه السياسات.

– أشارت الدراسة إلى أن الحوافز الجبائية، رغم كونها أدوات تشجيعية، تبقى **غير كافية وحدها** ما لم تتكامل مع إصلاحات هيكلية في مناخ الأعمال والمؤسسات.

– أوصت الدراسة بضرورة **إعادة هيكلة النظام الجبائي** الموجه للاستثمار، وضبط الامتيازات وفق معايير الجدوى الاقتصادية، وربطها بمردودية المشاريع، بدل تقديمها بشكل عام ومفتوح.

ثانيا:

Allouât Yasmin (2015). "L'effet des incitations fiscales sur l'investissement", Mémoire de Master, Université d'Alger.

هدفت هذه الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحفيزات الجبائية على قرار الاستثمار في الجزائر، من خلال دراسة نظرية وتطبيقية لمختلف الآليات الجبائية المعتمدة ومدى استجابتها لحاجيات المستثمرين المحليين والأجانب.

قد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

– بيّنت الدراسة أن **التحفيزات الجبائية تلعب دورًا مشجعًا مبدئيًا** في جذب المستثمرين، خاصة من خلال الإعفاءات الضريبية الكلية أو الجزئية، إلا أن فعاليتها العملية تبقى رهينة بجملة من العوامل المصاحبة.

– كشفت الدراسة أن مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني من **تعقيد الإجراءات الإدارية، وغياب الشفافية، وتغير مستمر في النصوص القانونية**، وهو ما يُفقد الحوافز الجبائية جزءًا كبيرًا من تأثيرها.

– أكدت الباحثة أن **فعالية الحوافز الضريبية تزداد عندما تكون موجهة بشكل دقيق نحو قطاعات استراتيجية** ومرتبطة بمردودية المشاريع، بدلًا من منحها بشكل عام وغير مشروط.

– أوصت بضرورة **تحسين الإطار التنظيمي والمؤسساتي للاستثمار**، وتفعيل آليات المتابعة والتقييم للحوافز الجبائية، من أجل ضمان استغلالها الأمثل في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

الجدول رقم 06: المقارنة بين دراستنا والدرسات باللغة الأجنبية.

الدراسة السابقة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
Ziad Hizia Hamza Taibi (2019)	تناولت أثر الحوافز الجبائية على الاستثمار في الجزائر خلال فترة زمنية ممتدة.	لدراسة باللغة الفرنسية وذات طابع كلي يغطي فترة 1995-2016 دون تركيز ميداني.	الاستفادة من نتائجها لتأطير التحليل الكلي وربط النتائج بمسار السياسة الجبائية الوطنية.
Allouât Yasmin (2015)	تطرقت إلى نفس الموضوع: تأثير الحوافز الجبائية على الاستثمار.	لم تحدد عينة ميدانية واضحة أو دراسة حالة دقيقة.	الاستفادة من الجانب النظري والتأطير العام للحوافز في البيئة الجزائرية.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل الأول:

يُبرز هذا الفصل أهمية التحفيزات الجبائية كأداة استراتيجية تعتمدها الدولة لتحفيز الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تقديم إعفاءات وتخفيضات ضريبية مدروسة. وقد تناولنا في هذا الإطار الأسس النظرية لهذه التحفيزات، وشروط ومحددات فعاليتها ضمن التشريع الاستثماري الجزائري، كما تم التطرق إلى الدور الحيوي الذي تؤديه وكالات دعم الاستثمار في مرافقة المشاريع وتوجيهها نحو الأنشطة ذات الأولوية. ويُمثّل هذا الإطار النظري أساسًا لفهم وتحليل واقع التحفيزات الجبائية ومدى فعاليتها في دعم الاستثمار، وهو ما سيتم التوسع فيه لاحقًا ضمن الجانب التطبيقي من الدراسة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية مديرية الضرائب

تمهيد الفصل الثاني:

يُخصص هذا الفصل لدراسة الجانب التطبيقي من خلال تقديم مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج، باعتبارها أحد أهم الهياكل الجبائية على المستوى المحلي، ثم التطرق إلى الإعفاءات الجبائية التي تمنحها مختلف هيئات دعم الاستثمار في الجزائر، وذلك بهدف إبراز دور هذه الجهات في دعم الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي.

المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لوالية برج بوعريريج

المبحث الثاني: دراسة الإعفاءات الجبائية في إطار هيئات دعم الاستثمار في الجزائر

المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لوالية برج بوعريريج

يهدف هذا المبحث إلى تقديم تعريف شامل بمديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج، مع تسليط الضوء على هيكلها التنظيمي والمهام الأساسية التي تضطلع بها في إطار تنفيذ السياسة الجبائية على المستوى المحلي.

المطلب الأول: التعريف بالمديرية الولائية للضرائب لوالية برج بوعريريج

تُعد مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج أحد الركائز الأساسية في المنظومة الجبائية على المستوى المحلي، حيث تلعب دورًا محوريًا في تنظيم وتحصيل الموارد الضريبية داخل الولاية. ويهدف هذا المبحث إلى تقديم نظرة شاملة حول طبيعة هذه المديرية، بنيتها التنظيمية، والمهام المنوطة بها، مع التركيز على دورها في دعم وتنفيذ السياسة الجبائية، بما يُسهم في تكوين فهم أعمق لمكانتها الحيوية في سياق التحول الرقمي للإدارة الجبائية وتحديث أساليب عملها.

الفرع الأول: المديريات الفرعية

تضم المديرية الولائية للضرائب لوالية برج بوعريريج من خمس 05 مديريات فرعية وكل مديرية تتكون من مجموعة مكاتب كما يلي:

1. المديرية الفرعية للعمليات الجبائية SDOF:

تعمل على تسيير:

أ. مكتب الجداول:

ويكلف بـ:

- التكفل بالجداول العامة والتصديق عليها؛
- التكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل.

ب. مكتب الإحصائيات:

ويكلف بـ:

- استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية؛
- مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل؛
- مركزة الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.

ج. مكتب التنظيم والعالقات العامة:

ويكلف بـ:

– استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع تسليم هذه الاعتمادات؛

– متابعة الأنظمة الجبائية الخاصة والامتيازية؛

– نشر المعلومة الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه.

د. مكتب التنشيط والمساعدة:

ويكلف ال سيما بضمان ما يأتي:

– التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب وكذا بتنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل وانسجامها؛

– متابعة تقارير التحقيق في التسيير ومعالجتها.

2 المديرية الفرعية للتحصيل SDR:

تعمل على تسيير:

أ. مكتب مراقبة التحصيل:

ويكلف بـ:

– دفع نشاطات التحصيل؛

– المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات؛

– إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.

ب. مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله:

ويكلف بضمان:

– متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها؛

– المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة؛

– التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها لمحققون في التسيير، بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها؛

– ضمان إعداد وتأشير عمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

ج. مكتب التصفية، ويكلف بضمان:

– مراقبة التكفل بالجداول العامة وبسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية؛

– استالم المنتجات اإلحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها؛

– مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة؛

– التكفل بجداول القبول في اإلرجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل، ومراقبة كل ذلك.

3. المديرية الفرعية للمنازعات SDCX:

وتكلف بضمان:

أ. مكتب الاحتجاجات:

ويكلف بـ:

– باستلام دارسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القارارت الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة؛

– استالم ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

ب. مكتب لجان الطعن:

ويكلف بـ:

– دارسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقد يمها للجان المصالحة والطعن النزاعين أو الاعفائي المختصة؛

– تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الاعفائي المختصة.

ج. مكتب المنازعات القضائية،

ويكلف بـ:

– إعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة؛

– الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض ضريبة.

د. مكتب التبليغ والأمر بالصرف،

ويكلف بـ:

– تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مخ تلف أصناف الطعن؛

– الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك.

4. المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية SDC

وتكلف بـ:

أ. مكتب البحث عن المعلومة الجبائية،

الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بـ:

– تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة ومراقبتها وكذا تحصيلها؛

– تنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الاطلاع وحق الزيارة بالتنسيق عم المصالح والمؤسسات المعنية.

ب. مكتب البطاقات والمقارنات،

ويكلف بـ:

– تكوين وتسيير مختلف البطاقات الممسوكة؛

– التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة؛

– مراقبة استغالل المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.

ج. مكتب المراجعات الجبائية:

الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بضمان:

– متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة؛

– تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة؛

– إعداد الوضعيات إلحصائية والتقارير الدورية التقييمية.

د. مكتب مراقبة التقييمات:

الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بـ:

– استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجانا؛

– المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية التنطيق؛

– متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

5. المديرية الفرعية للوسائل SDM:

وتكلف بـ:

أ. مكتب المستخدمين والتكوين:

ويكلف بـ:

– السهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين؛

– إنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل، التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

ب. مكتب عمليات الميزانية:

ويكلف بـ:

– القيام في حدود صلاحياته، بتنفيذ العمليات الميزانية؛

– تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة، وذلك في حدود الاختصاص المخول له؛

– تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع، الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب؛

– الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

ج. مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف،

ويكلف بـ:

– تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الوالئية للضرائب تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهياكل والعتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.

د. مكتب الإعلام الآلي:

ويكلف بـ:

– التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي؛

– المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها.

المطلب الثاني: مهام المديرية الولائية للضرائب لوالية برج بوعريريج

تلتزم المديرية الولائية للضرائب بالعديد من المهام نلخصها فيما يلي:

- ضمان المديريات الولائية للضرائب بممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب؛

- السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها؛

- تنظيم جميع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية؛

- إصدار الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها وتقوم النتائج وتعد الحصيلة الدورية؛

- تحليل وتقويم دوريا عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها، إعداد تلخيصا عن ذلك واقتراح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها؛

- الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوى؛

- مراقبة التكفل والتصفية اللتين يقوم بهما كل مكتب قباضة ومتابعة تسوية ذلك؛

- متابعة تطور الدعاوي المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل؛

- ضمان الرقابة القبلية وتصفية حسابات تسيير القابضين؛

- تنظيم جمع المعلومات الجبائية واستغالها؛

- إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها؛

- وضع الرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأذن بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك؛

- دراسة العرائض وتنظيم أشغال لجان الطعن ومتابعة المنازعات ومسك الملفات المرتبطة بها بصفة منتظمة؛

- متابعة تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة؛

- تقدير احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية وإعداد تقديرات الميزانية المطابقة لذلك؛

- ضمان تسيير المستخدمين والاعتمادات المخصصة لهذه المصالح؛

- توظيف وتعيين المستخدمين الذين لم تقرر طريقة أخرى لتعيينهم؛

- تنظيم وتطبيق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب؛

- تكوين رصيدا وثائقيا للمديرية الولائية وتسييره وضمان توزيعه وتعميمه؛

- السهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية والمنقولة كما السهر على صيانة هذه الأملاك والمحافظة عليها؛

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛

- نشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة.

المطلب الثالث: تقديم عام لمركز الضرائب برج بوعريريج

تُعد مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج من أبرز الهياكل الجبائية المحلية، وتشكل عنصرًا محوريًا في تجسيد السياسات الضريبية على مستوى الولاية. ويهدف هذا المطلب إلى تقديم عرض تعريفي بهذه المديرية، مع تسليط الضوء على أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في إطار جهود تطوير وتحديث الإدارة الجبائية.

الفرع الأول: تعريف عام لمركز الضرائب برج بوعريريج

1. تعريف مديرية الضرائب CDI

يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمركز العامة للضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية، وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم. يطمح مركز الضرائب المنشأ بهدف تقديم خدمة نوعية إلى تطوير شركات جديدة وتجمعه بالمكلفين بضريبة تقوم أساسا على التواجد، الإستماع، الإستجابة، ومعالجة السريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة، يمثل مركز الضرائب بالنسبة المكلف بضريب المحور الجبائي الواحد المكلف بالتسيير العرض لملفه.

شكل افتتاح مركز الضرائب النموذجي:" رويبة " في 2009، أول مرحلة رئيسية يتم تخطيها، في إطار هذا المشروع الطموح والهدف الرئيسي من افتتاح هذا المركز هو السماح للإدارة الجبائية بتقديم فعالية التنظيم والأساليب، وكذا الأدوات المحددة لعمل المركز.

على الرغم من تجربته القصيرة، سجل المركز النموذجي لرويبة تطورا واعادة من حيث الأداء المالي، معالجة القضايا، الرقابة والإستقبال.

قامت المركز العامة للضرائب في أواخر سنة 2011 بوضع حيز العمل ستة مراكز للضرائب وفي كل الولايات مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر، قائمة، ام بواقي وسوق اهراس.

أما فيما يخص مركز الضرائب برج بوعريريج فقد تم إفتتاحه بتاريخ 02/12/2012، يتكفل مركز الضرائب بمسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين لمجال إختصاصه والمتمثلين في: المؤسسات

الخاضعة للنظام الحقيقي والذي يفوق رقم أعماهم السنوي 8.000.000 دج (سنة 2022) والغير التابعة لمجال إختصاص مركز كبريات الشركات؛ المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية.

2. أهدافه:

إن الهدف من إنشاء هذا المركز هو:

- توحيد وتجميع التعامل الضريبي لنفس المكلف في ملف واحد.
- تخفيض عدد المصالح القاعدية.
- استغلال شبكة الأنترنت وتكنولوجيا الحديثة للتواصل مع المكلفين.
- إنشاء مصلحة الإعلام والاستقبال لتحسين العلاقة مع الخاضعين.

الفرع الثاني: المصالح المكونة لمركز الضرائب لوالية برج بوعريريج

يتناول هذا المطلب الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب ببرج بوعريريج، موضحًا توزيع المصالح والوحدات المختلفة التي تساهم في إنجاز المهام الجبائية بكفاءة وتنظيم، ويتكون من ثلاثة مصالح رئيسية هي:

1. المصلحة الرئيسية للتسيير: وتكلف بـ:

- التكفل بالملفات المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسات الأولية للاحتياجات.
- المصادقة على الجداول والسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، لصفات وكيلا مفوضا لمدير الولائي.
- إقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة المراقبة على أساس المستندات أو المراجعة المحاسبية.
- إعداد تقارير دورية وتجمع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى، مع الحرص على إنسجامها.

وتضم خمسة مصالح:

- مصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي.
- المصلحة المكلفة بجباية القطاع البناء والأشغال العمومية.
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع تجاري.
- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

الشكل رقم 01: فرع المصلحة الرئيسية للتسيير

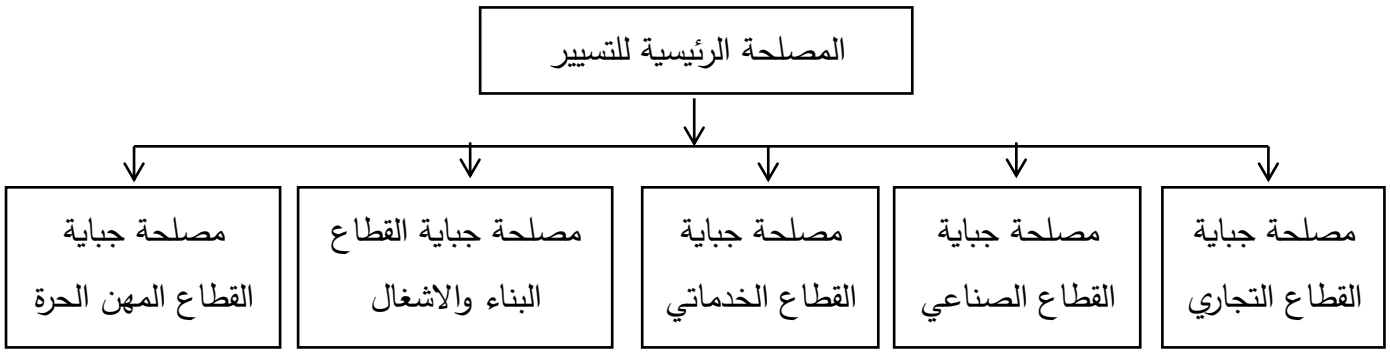

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مركز الضرائب.

2. المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: وتكلف بـ:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومات الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها.
- إقتراع عمليات مراقبة وإنجازها بعنوان مراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب، مع إعداد جداول احصائية وحواصل تقييميه دورية.

وتضم أربعة مصالح:

- ✓ مصلحة البطاقات والمقارنات.
- ✓ مصلحة البحث عن المادة الضريبية.
- ✓ مصلحة التدخلات.
- ✓ مصلحة المراقبة.

الشكل رقم 02: فروع المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث

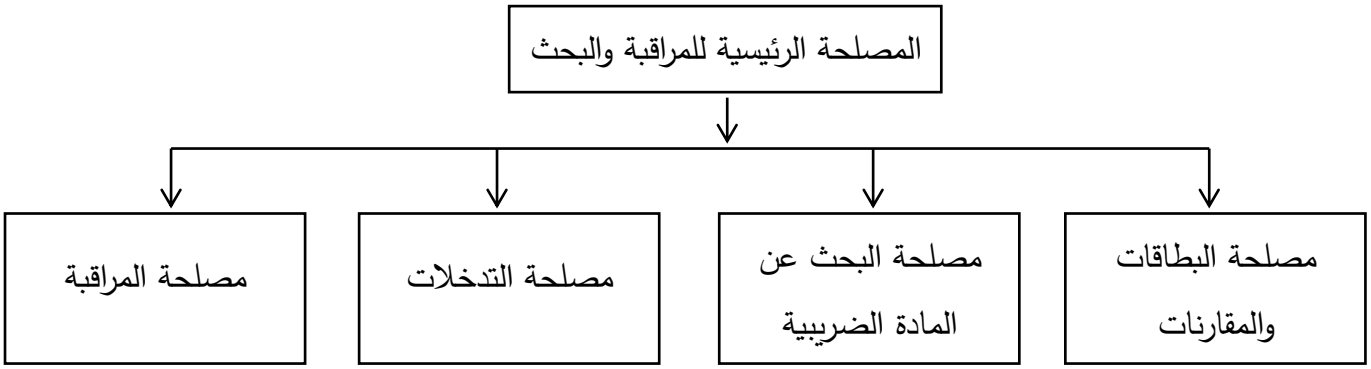

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مركز الضرائب.

3. المصلحة الرئيسية للمنازعات:

– دراسة كل الطعون النزاعية أو الإعفائي يوجه المركز الضرائب والناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

– متابعة القضايا المقدمة إلى الهيئات القضائية.

وتضم ثلاثة مصالح:

- ✓ مصلحة الإحتجاجات.
- ✓ مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية.
- ✓ مصلحة التبليغ والأمر بالدفع.

الشكل رقم 03: فروع المصلحة الرئيسية للمنازعات.

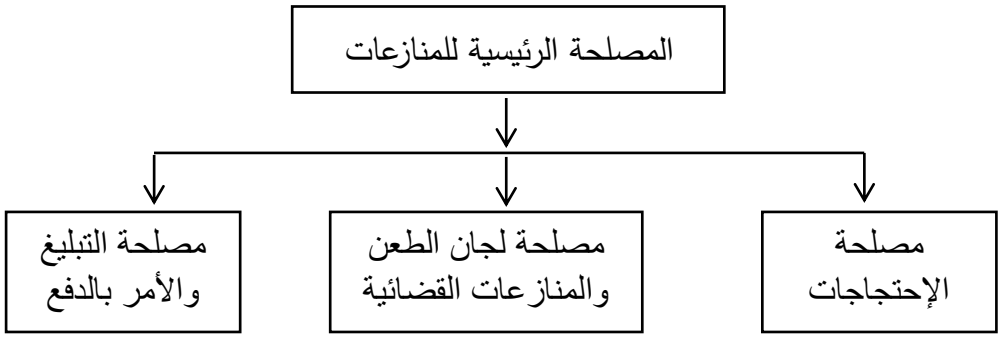

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مركز الضرائب.

4. مصلحة الإستقبال والإعلام:

– تنظيم الإستقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.

– نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية، الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين للاختصاص مركز الضرائب.

5. مصلحة الإعلام الآلي والوسائل:

– استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات والرخص الدخول والموافقة لها.

– احصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا تكافل بصيانة التجهيزات.

– الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

6. القباضة:

– التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات تلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.

– تنفيذ تدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضرائب.

– مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة، وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

وتضم ثلاثة مصالح:

- ✓ مصلحة الصندوق
- ✓ مصلحة المحاسبة
- ✓ مصلحة المتابعات

الفرع الثالث: مهام مركز الضرائب

يُعتبر التعرف على مهام مركز الضرائب أمرًا أساسيًا لفهم دوره الفعلي في سير العمل الجبائي، خاصة في ظل جهود تحديث وتطوير الإدارة الضريبية. لذلك، يسلط هذا المطلب الضوء على الوظائف والمسؤوليات الرئيسية التي يقوم بها المركز، والتي تساهم في تحقيق أهداف السياسة الجبائية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين.

1. في مجال الوعاء الضريبي

– يمسك ويسير الملفات الجنائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين بعنوان المداخيل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛

– يمسك ويسير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية؛

– إصدار الجداول وقوائم التحصيل وشهادات الإلغاء أو التحصيل مع معاينتها والمصادقة عليها.

2. في مجال التحصيل

– التكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛

– تنفيذ العمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال النقدية؛

– ضبط الكتابات وممركزة تسليم القيم.

3. في مجال الرقابة

البحث عن المعلومات الجبائية وتجميعها واستغلالها ومراقبة التصريحات؛

إعداد وتحقيق برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم ونتائجها.

4. في مجال المنازعات

– دراسة ومعالجة الشكاوى؛

– متابعة المنازعات الإدارية والقضائية؛

– سداد القروض والرسوم على القيمة المضافة.

5. في مجال الإستقبال والإعلام

- ضمان إستقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛
- التكفل بالإجراءات الإدارية الخاصة بالوعاء لا سيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل قوانينها الأساسية؛
- تنظيم وتسيير المواعيد؛
- نشر المعلومات والمطبوعات لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لإختصاص مركز الضرائب.

6. المؤسسات التابعة لمركز الضرائب

تتمثل هذه المؤسسات فيما يلي:

- المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي؛
- المؤسسات غير الخاضعة لمجال إختصاص مركز كبريات المؤسسات والتي يفوق رقم أعمالها 8000000دج.

7. الضرائب المسيرة من طرف مركز الضرائب

تتمثل مهام مركز الضرائب في تسيير الوعاء الضريبي وتحصيل ومراقبة الضرائب والرسوم التالية:

- الضريبة على الدخل الإجمالي الخاص بفئة الأرباح المهنية؛
- الضريبة على أرباح الشركات؛
- الرسم الداخلي على الإستهلاك؛
- رسم المرور على الكحول؛
- الرسم على النشاط المهني؛
- الإقتطاعات من المصدر المستحقة على الأجور، المرتبات والمكافئات؛
- الإقتطاعات من المصدر المستحقة على أرباح الأسهم على الشركاء؛
- حقوق الطابع.

المبحث الثاني: دراسة الإعفاءات الجبائية في إطار هيئات دعم الاستثمار في الجزائر

في إطار سعيها إلى دعم الاستثمار وتشجيع المبادرة الخاصة، أنشأت الدولة الجزائرية عدة هيئات عمومية تهدف إلى مرافقة المستثمرين، خاصة فئة الشباب، من خلال تقديم جملة من التحفيزات المالية والجبائية. وتُعد الإعفاءات الضريبية من بين أبرز الآليات التي تعتمدها هذه الهيئات لتقليل أعباء الانطلاقة وتحفيز روح المقاولاتية. وفي هذا المبحث، سيتم التطرق إلى طبيعة الإعفاءات الجبائية التي تمنحها كل من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC)، مع تحليل دور هذه الامتيازات في دعم النشاط الاقتصادي في سنة 2022 تتوفر البيانات والإحصاءات الممنوحة في هذا المكان.

المطلب الأول: دراسة الاعفاءات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI

تُعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) من أهم الآليات التي سخّرتها الدولة لجذب الاستثمارات، حيث توفر للمستثمرين جملة من التسهيلات الجبائية في مرحلتي إنشاء المشروع واستغلاله، وقد تمّ تغيير اسم **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)** إلى **الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)** في إطار إصلاحات قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022، وذلك بهدف تعزيز دورها وتوسيع مهامها. جاء هذا التغيير ليعكس توجّه الدولة نحو تحسين مناخ الأعمال، حيث لم تعد الوكالة تقتصر على تسجيل ومتابعة المشاريع الاستثمارية، بل أصبحت تلعب دورًا محوريًا في الترويج للاستثمار ومرافقة المستثمرين من خلال منصة رقمية وخدمات الشباك الوحيد.

الهدف من تغيير اسم **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)** إلى **الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)**هو:

- **تحسين مناخ الاستثمار** في الجزائر من خلال تحديث الإطار المؤسساتي وتبسيط الإجراءات.
- **توسيع مهام الوكالة** لتشمل الترويج الفعّال للاستثمار داخليًا وخارجيًا، بدلًا من اقتصارها سابقًا على التسجيل الإداري للمشاريع.
- **مرافقة المستثمرين** عبر إنشاء شبابيك وحيدة مركزية ومحلية، وتقديم خدمات رقمية من خلال "المنصة الرقمية للمستثمر."
- **ضمان شفافية أكبر** وتسهيل الوصول إلى الامتيازات والمعلومة الاستثمارية.
- **جعل الجزائر وجهة أكثر جاذبية** للاستثمار المحلي والأجنبي، بما يدعم التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل الوطني.

دراسة الاعفاءات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI

الجدول رقم 07: الاعفاءات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI لسنة 2022.

MF/DGI/DGRMPM/DGF

DEPENSES FISCALES AU TITRE DES DISPOSITIFS: ANDI, ANADE/ANSEJ, CNAC et ANGEM - ANNEE 2022 provisoire

EN DINARS

Régime	DRI/DGE	Montant des éxonérations fiscales							
		TVA	IBS	IRG	TAP	IFU	TF	ENREG	TOTAL
AAPI/ANDI	DGE	51 250 005 307	-	-	-	-	-	-	51 250 005 307
	ALGER	2 085 332 369	467 152 608	-	123 011 137	-	34 810 438	-	2 710 306 552
	ORAN	2 170 724 492	47 081 744	-	185 111 744	-	-	-	2 402 917 980
	CONSTANTINE	1 312 959 556	791 168 304	-	487 779 696	-	329 359 434	982 534	2 922 249 524
	ANNABA	1 124 588 790	812 774 697	-	63 206 757	-	-	-	2 000 570 244
	BLIDA	563 675 830	239 706 399	-	39 340 412	-	5280986	-	848 003 627
	SETIF	913 795 591	802 572 887	-	417782866	-	-	-	2 134 151 344
	OUARGLA	202 314 898	263 636 503	-	447 880 059	-	5 936 920	-	919 768 380
	CHLEF	1 665 707 604	164 707 783		2653747666	-	-	-	4 484 163 053
	BECHAR	7 245 466 001	150 667 377	-	200 671 526	-	-	-	7 596 804 904
	TOTAL 1	**68 534 570 438**	**3 739 468 302**	**-**	**4 618 531 863**	**-**	**375 387 778**	**982 534**	**77 268 940 915**

المصدر: احصائيات متحصل عليها من طرف المديرية العامة للضرائب لولاية برج بوعريرج

الفرع الاول: التوزيع الولائي للاعفاءات.

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل الاعفاءات الممنوحة لكل ولاية من طرف وكالة وطنية لتطوير الاستثمار Andi لسنة 2022 ما يلي:

حيث بلغ إجمالي الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمشاريع المستفيدة من نظام ANDI على مستوى الولايات ما قيمته بمبلغ 77,26 مليار دج.

77,268,940,915 – 51,250,005,307 = 26,018,935,608 دينار جزائري.

مقسمة على النحو التالي لكل ولاية من طرف وكالة وطنية تطوير الاستثمار Andi لسنة 2022 ما يلي:

– تتصدر ولاية بشار 7,59 مليار دج ما يقارب 29.20% من إجمالي الإعفاءات الممنوحة للولايات، وهو ما يشير إلى وجود مشاريع استثمارية كبيرة أو عدد كبير من المشاريع المستفيدة في هذه الولاية خلال 2022، أو طبيعة مشاريع تتطلب إعفاءات كبيرة.

– تليها ولاية الشلف بمبلغ 4,48 مليار دج بنسبة 17.23%، مما يعكس أيضًا نشاطًا استثماريًا معتبرًا استفاد من حوافز ANDI.

– ولايات قسنطينة، الجزائر، وهران، سطيف، وعنابة بمبالغ تتراوح بين 2 ملياردج الى 2.92 مليار دج تشكل مجموعة متوسطة من حيث حجم الاستفادة، وتتراوح حصصها بين 7.69% و11.23%. هذه الولايات تعتبر أقطابًا اقتصادية تقليدية، واستمرار تدفق الاستثمارات إليها أمر متوقع.

– ولايتا ورقلة والبليدة تأتيان في ذيل القائمة ب 919 مليون دج و848 مليون دج على التوالي بحصص منخفضة نسبيًا (3.53% و3.26% على التوالي)، وهو ما قد يعود لحجم استثمارات أقل استفادة من نظام ANDI في تلك السنة أو طبيعة استثمارات لا تتطلب إعفاءات ضخمة.

الفرع الثاني: التوزيع حسب نوع الضريبة.

تحليل التحفيزات الممنوحة من طرف AAPI/ANDI:

هذه الوكالة هي محرك الاستثمارات الكبرى، وتحفيزاتها مصممة لتحقيق هذا الهدف.

1. الرسم على القيمة المضافة (TVA): بقيمة 68,534,570,438 دج.

– **تحليل:** هذا هو التحفيز الأهم على الإطلاق. يُمنح هذا التحفيز عند شراء التجهيزات والمواد الأولية. استخدامه بهذا الحجم الهائل يعني أن AAPI/ANDI تستهدف بشكل أساسي المشاريع ذات الكثافة الرأسمالية العالية (مصانع، وحدات إنتاجية، استثمارات صناعية ضخمة) التي تتطلب استثمارًا أوليًا كبيرًا جدًا.

– **تستحوذ (DGE):** على النصيب الأكبر ب 51,25 مليار دج. (DGE) استفادت بشكل منفرد من إعفاءات ضخمة جدًا من TVA، تفوق مجموع إعفاءات باقي الولايات مجتمعة، مما يدل على حجم المشاريع الكبرى التي تشرف عليها مركزيًا.

2. الرسم على النشاط المهني (TAP): جاء ثانياً بحوالي 4.62 مليار دج (17.7%).

– **تحليل:** هذا هو ثالث أكبر تحفيز كانت تمنحه الوكالة، وهو يكشف عن دعمها لمرحلة التشغيل. عبر إعفاء الشركات الكبرى من هذه الضريبة على رقم الأعمال، تساهم ANDI بشكل مباشر في تحسين السيولة النقدية والقدرة التنافسية للمشاريع.

3. **الضريبة على أرباح الشركات (IBS):** في المرتبة الثالثة بحوالي 3.74 مليار دج (14.4%).

– **تحليل:** هذا التحفيز يُمنح للشركات التي تحقق أرباحًا. استخدامه من قبل AAPI/ANDI يؤكد أنها تدعم الشركات الكبرى المنظمة (شركات مساهمة (spa) أو ذات مسؤولية محدودة(sarl)). الهدف هو دعم نمو وربحية هذه الشركات بعد مرحلة التأسيس.

4. حقوق التسجيل (ENREG) والرسم العقاري (TF):

– **تحليل:** هذه التحفيزات بمبالغ اقل تدعم مرحلة التأسيس (تسجيل الشركة) وحيازة العقارات الصناعية، مما يكمل حزمة الدعم للمستثمر الكبير.

الخلاصة الاستراتيجية لوكالة AAPI/ANDI:

استراتيجيتها متكاملة وتغطي دورة حياة المشروع الكبير بالكامل. وتقوم بجذب وتشجيع الاستثمارات الإنتاجية الضخمة عبر تخفيف العبء المالي هي لا تكتفي بدعم الاستثمار الأولي، بل تقدم حزمة شاملة: دعم في مرحلة التأسيس (عبر TVA)، ودعم في مرحلة التشغيل (عبر TAP)، ودعم في مرحلة الربحية (عبر IBS) ولا تهتم بدعم الأفراد كالمقاول الفردي والحرفي البسيط لذلك لا يوجد إعفاء (IFU) و(IRG) مما يوضح أكثر انها وكالة للنخبة الاستثمارية.

المطلب الثاني: دراسة الاعفاءات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

تستهدف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) فئة الشباب حاملي المشاريع، وتمنحهم إعفاءات جبائية تهدف إلى تقليص التكاليف خلال مراحل انطلاق النشاط.

الجدول رقم 08: الاعفاءات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE لسنة 2022.

Régime	DRI/DGE	Montant des éxonérations fiscales							
		TVA	IBS	IRG	TAP	IFU	TF	ENREG	TOTAL
ANADE	ALGER	81 303 155	2 156 294	14 993 969	10 449 706	19 966 354	-	-	128 869 478
	ORAN	83 164 513	-	-	61 012	4 222 000	-	-	87 447 525
	CONSTANTINE	194 487 317	3 711 564	43 912 606	26 887 599	7 776 128	3 968 544	-	280 743 758
	ANNABA	30 513 704	-	5 548 073	2 228 519	11 615 626	-	-	49 905 922
	BLIDA	173 373 957	-	2 659 018	15 201 823	8 238 755	-	-	199 473 553
	SETIF	86 703 022	20 000	9 127 585	4 263 060	4 789 464	-	-	104 903 131
	OUARGLA	109 206 285	-	5 157 931	13 069 515	2 980 444	4 894 567	-	135 308 742
	CHLEF	91 699 851	-	53 328 517	2 731 244	6 125 633	-	-	153 885 245
	BECHAR	17 491 489	790 317	11 662 914	3 566 132	4 105 698	-	-	37 616 550
	TOTAL 2	**867 943 293**	**6 678 175**	**146 390 613**	**78 458 610**	**69 820 102**	**8 863 111**	**-**	**1 178 153 904**

المصدر: احصائيات متحصل عليها من طرف المديرية العامة للضرائب لولاية برج بوعريرج.

الفرع الاول: التوزيع الولائي للإعفاءات.

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل الاعفاءات الممنوحة لكل ولاية من طرف وكالة وطنية لدعم وتنمية المقاولاتية Anade لسنة 2022 بلغ إجمالي الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمشاريع المستفيدة من نظام ANADE على مستوى الولايات ما قيمته 1,178,153,904 دينار جزائري خلال سنة 2022. هذا المبلغ يعكس حجم الدعم الضريبي الموجه لقطاع المقاولاتية عبر هذه الوكالة.

- **قسنطينة (CONSTANTINE)**: تتصدر القائمة بإجمالي إعفاءات بلغ حوالي 280.74 مليون دج (ما يمثل نحو 23.8% من إجمالي إعفاءات ANADE).

- **البليدة (BLIDA)**: تأتي في المرتبة الثانية بحوالي 190.47 مليون دج (16.2%).

- **الشلف (CHLEF)**: تليها بحوالي 153.89 مليون دج (13.1%).

- **ولايات متوسطة الاستفادة:** ورقلة (135.31 مليون دج)، الجزائر (128.87 مليون دج)، سطيف (104.90 مليون دج)، ووهران (87.45 مليون دج).

- **الولايات الأقل استفادة:** عنابة (49.91 مليون دج) وبشار (37.62 مليون دج).

هذا التوزيع قد يعكس درجة نشاط فروع ANADE في تلك الولايات، أو عدد المشاريع المقاولاتية المؤهلة للدعم، أو طبيعة المشاريع التي تتطلب إعفاءات أكبر.

هذه الوكالة هي حاضنة المقاولاتية الشبابية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: التوزيع حسب نوع الضريبة.

1. التحفيزات الممنوحة من طرف ANADE:

- **الرسم على القيمة المضافة (TVA)**: يُعد أكبر مكون في الإعفاءات، حيث بلغ إجماليه حوالي 867.94 مليون دج، وهو ما يمثل نسبة مهيمنة تبلغ حوالي 73.7% من إجمالي إعفاءاتANADE.

- **تحليل:** هذا هو التحفيز المحوري لاستراتيجية ANADE. هذا الرقم يوضح أن غالبية مشاريعها ليست خدمية بحتة، بل تتطلب استثمارًا ماديًا في التجهيزات والمعدات للانطلاق، والوكالة تدعم هذه المرحلة بقوة.

2. الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG): تأتي في المرتبة الثانية بحوالي 146.39 مليون دج (12.4%).

- **تحليل:** هذا التحفيز هو الدليل القاطع على أن ANADE تستهدف المقاولين الأفراد (الأشخاص الطبيعيين) والمؤسسات الفردية. استخدام IRG بدلاً من IBS يعني أن الدعم موجه للأرباح التي يحققها صاحب المشروع شخصيًا.

3. الرسم على النشاط المهني (TAP): يمثل حوالي 78.46 مليون دج (6.7%).

– **تحليل:** دعم حيوي ومباشر للسيولة النقدية والتشغيل اليومي. هذا التحفيز حيوي للمشاريع الناشئة التي قد تحقق مبيعات ولكن بأرباح قليلة أو معدومة في البداية.

4. الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU): بلغت إعفاءاتها حوالي 69.82 مليون دج (5.9%)، وهو ما يتسق مع طبيعة دعم المؤسسات الصغيرة جدًا الخاضعة لهذا النظام.

5. الضريبة على أرباح الشركات (IBS): إعفاءات ضئيلة جدًا بحوالي 6.68 مليون دج (0.57%)، مما يوحي بأن غالبية المشاريع المدعومة من ANADE هي كيانات أصغر لا تخضع لـ IBS بشكل كبير في مراحلها الأولى أو تستفيد من أنظمة أخرى.

الخلاصة الاستراتيجية لوكالة ANADE:

استراتيجيتها ترتكز على دعم المقاول الشاب في مساره الكامل. هي تساعده على تأسيس المشروع وشراء تجهيزاته (عبر TVA)، وتدعمه بقوة لتجاوز تحديات التشغيل اليومي (عبر TAP) وزيادة دخله الشخصي من المشروع (عبر IRG) وعدم استخدامها لتحفيز IBS ليس فجوة، بل هو تأكيد لهويتها. فهدف ANADE ليس دعم الشركات المساهمة الكبرى، بل خلق نسيج من المؤسسات الفردية الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: دراسة الاعفاءات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. ANGEM

تركز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) على تمويل الأنشطة الصغيرة الموجهة أساسًا للفئات ذات الدخل المحدود والنساء الماكثات في البيت.

الجدول رقم 09: الاعفاءات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

Régime	DRI/DGE	Montant des éxonérations fiscales							
		TVA	IBS	IRG	TAP	IFU	TF	ENREG	TOTAL
ANGEM	ALGER	7 618 488	1 638 448	4 648 491	991 488	5 567 412	-	-	20 464 327
	ORAN	1 995 604	-	-	-	-	-	-	1 995 604
	CONSTANTINE	-	-	2 813 407	853 657	446 000	254 000	-	4 367 064
	ANNABA	-	-	-	-	1 975 000	-	-	1 975 000
	BLIDA	-	-	-	107 126	112 500	-	-	219 626
	SETIF	-	-	-	-	1 264 000	-	-	1 264 000
	OUARGLA	-	-	98 000	13 580	-	-	-	111 580
	CHLEF	-	-	217 804	653 503	150 000	-	-	1 021 307
	BECHAR	-	-	-	-	969 000	-	-	969 000
	TOTAL 3	**9 614 092**	**1 638 448**	**7 777 702**	**2 619 354**	**10 483 912**	**254 000**	**-**	**32 387 508**

المصدر: احصائيات متحصل عليها من طرف المديرية العامة للضرائب لولاية برج بوعريرج

الفرع الاول: التوزيع الولائي للاعفاءات.

بلغ إجمالي الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمشاريع المستفيدة من نظام ANGEM على مستوى الولايات ما قيمته 32,387,508 دينار جزائري خلال سنة 2022.

- **الجزائر (ALGER):** استحوذت بشكل لافت على النصيب الأكبر بإجمالي إعفاءات بلغ حوالي 20.46 مليون دج (ما يمثل نحو 63.2% من إجمالي إعفاءات ANGEM). هذا التركيز الشديد قد يعكس كثافة المشاريع الممولة أو حجمها في العاصمة.

- **ولايات تالية:** قسنطينة (4.37 مليون دج)، وهران (2.00 مليون دج)، وعنابة (1.98 مليون دج).

- **الولايات الأقل استفادة** (من بين المذكورة): ورقلة (0.11 مليون دج) والبليدة (0.22 مليون دج).

يشير هذا التركيز إلى ضرورة دراسة مدى تغطية دعم ANGEM لمختلف مناطق البلاد، خاصة المناطق النائية أو الأقل حظًا.

الفرع الثاني: التوزيع حسب نوع الضريبة.

التحفيزات الممنوحة من طرف ANGEM:

1. الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU): حيث بلغ إجماليها حوالي 10.48 مليون دج (نحو 32.4% من إجمالي إعفاءات ANGEM).

تحليل: هذا هو التحفيز الأهم والمميز للوكالة. ANGEM تستخدم هذا التحفيز بشكل أساسي لأنه مصمم خصيصًا للفئة التي تخدمها: الحرفيون، التجار الصغار، ومقدمو الخدمات البسيطة الذين يخضعون لنظام IFU الضريبي المبسط.

2. الرسم على القيمة المضافة (TVA) والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG): بمبالغ معتبرة (9.6 مليون و7.7 مليون دج).

- **تحليل:** وجود هذين التحفيزين يظهر أن استراتيجية ANGEM أكثر عمقًا من مجرد دعم النظام الجزافي. هي تدعم أيضًا شراء تجهيزات بسيطة وتدعم المشاريع التي قد تنمو وتتطور لتخضع للنظام الحقيقي.

الخلاصة الاستراتيجية لوكالة ANGEM:

استراتيجيتها هي التخصص الدقيق والعميق. هدفها بسيط ومباشر: تمكين الأفراد من بدء نشاط اقتصادي بسيط بأقل عبء ضريبي ممكن (عبر TVA وIFU)، مع مرافقتهم في مرحلة التأسيس والنمو.

المطلب الرابع: دراسة الاعفاءات الممنوحة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

وفر الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) دعما خاصا لفئة البطالين البالغين من العمر ما بين 30 و55 سنة، من خلال تمويل مشاريع مصغرة وتمكينهم من الاستفادة.

الجدول رقم 10: الاعفاءات الممنوحة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

Régime	DRI/DGE	Montant des éxonérations fiscales							
		TVA	IBS	IRG	TAP	IFU	TF	ENREG	TOTAL
CNAC	ALGER	7 963 313	282 688	3 498 601	1 717 386	8 024 741	-	-	21 486 729
	ORAN	-	-	-	-	1 514 000	-	-	1 514 000
	CONSTANTINE	4 444 150	-	16 049 219	7 211 182	3 418 446	2 028 000	-	33 150 997
	ANNABA	9 919 363	348 045	2 218 761	522 084	1 488 080	-	-	14 496 333
	BLIDA	1 638 224	13 300	637 682	775 014	1 975 585	-	-	5 039 805
	SETIF	8 183 504	-	1 424 556	7 520 213	2 556 350	-	-	19 684 623
	OUARGLA	-	-	508 300	1 017 042	5 494 383	-	-	7 019 725
	CHLEF	4 006 798	1 566 571	881 022	1 058 119	984 000	-	-	8 496 510
	BECHAR	3 352 020	-	-	-	1 911 599	-	-	5 263 619
	TOTAL 4	39 507 372	2 210 604	25 218 141	19 821 040	27 367 184	2 028 000	-	116 152 341

المصدر: احصائيات متحصل عليها من طرف المديرية العامة للضرائب لولاية برج بوعريرج

بلغ إجمالي الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمشاريع المستفيدة من نظام CNAC على مستوى الولايات ما قيمته 116,152,341 دينار جزائري خلال سنة 2022.

الفرع الاول: التوزيع الولائي للاعفاءات

الولايات الاكثر استفادة:

قسنطينة (CONSTANTINE): تصدرت القائمة بإجمالي إعفاءات بلغ حوالي 33.15 مليون دج (نحو 28.5% من إجمالي إعفاءات CNAC).

الجزائر (ALGER): في المرتبة الثانية بحوالي 21.49 مليون دج (18.5%).

سطيف (SETIF): تليها بحوالي 19.68 مليون دج (16.9%).

ولايات أخرى ذات استفادة معتبرة: عنابة (14.50 مليون دج).

الولاية الأقل استفادة: وهران (1.51 مليون دج).

الفرع الثاني: التوزيع حسب نوع الضريبة.

هذه الوكالة هي أداة الدعم الاجتماعي الموجه للبطالين حاملي المشاريع.

1. التحفيزات الممنوحة من طرف CNAC:

الرسم على القيمة المضافة (TVA): يعد أكبر مكون في الإعفاءات، حيث بلغ إجماليه حوالي 39.51 مليون دج (نحو 34.0% من إجمالي إعفاءات CNAC).

تحليل: هذا هو أكبر تحفيز فردي للوكالة، هذا يشير إلى أن المشاريع النموذجية التي تدعمها CNAC تتطلب تجهيزات أولية مكلفة، مثل مشاريع النقل (شراء شاحنات وحافلات)، الأشغال العمومية الصغيرة (شراء معدات)، أو ورشات الإنتاج الصغيرة.

2. الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU):

بقيمة تأتي في المرتبة الثانية بحوالي 27.37 مليون دج (23.6%).

تحليل: وجود هذا التحفيز بحجم كبير يكشف أن CNAC تلعب دورًا مهمًا في دعم المشاريع متناهية الصغر التي تخضع للنظام الجزافي.

3. الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والرسم على النشاط المهني (TAP): بقيم متقاربة (25.2 مليون و19.8 مليون دج).

تحليل: هذان التحفيزان يؤكدان أن الدعم موجه للأفراد وليس للشركات الكبرى ويهدف إلى مساعدتهم على الاستمرار في التشغيل.

الخلاصة الاستراتيجية لوكالة CNAC:

استراتيجيتها هي المرونة والتنوع. هي تدعم المستفيدين في مرحلة الاستثمار الأولي (عبر TVA) وفي مرحلة التشغيل لأنواع مختلفة من المشاريع، سواء كانت خاضعة للنظام الحقيقي (IRG, TAP) أو النظام الجزافي (IFU) يشير هذا التوزيع إلى أن مشاريع CNAC متنوعة، وتشمل كيانات تخضع لأنظمة ضريبية مختلفة، مع أهمية دعم تكاليف التأسيس والتشغيل الأولي.

المطلب الخامس: نتائج تحليل الدراسة

سنحاول في هذا المطلب التطرق الى أبرز نتائج تحليل الدراسة الإعفاءات الجبائية في إطار هيئات دعم الاستثمار في الجزائر.

1. وكالة ANDI:

- هي الأضخم من حيث حجم الدعم بفارق كبير (77.26 مليار دج).
- تستهدف الشركات الكبرى والمشاريع الاستثمارية الضخمة.
- تعتمد بشكل أساسي على إعفاء TVA لتخفيض تكلفة شراء المعدات.
- هي الوكالة الوحيدة التي تدعم بقوة أرباح الشركات (IBS).
- لا تقدم دعماً للمشاريع الفردية الصغيرة (لا يوجد إعفاء IRG أو IFU).
- يتسم توزيعها الجغرافي بالمركزية الشديدة لصالح المشاريع الكبرى (DGE).

2. وكالة ANADE:

- تعتبر الرائدة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة (1.17 مليار دج).
- تركز بشكل أساسي على دعم المقاولين الأفراد، خاصة الشباب.
- تستخدم مزيجاً من إعفاء TVA (للتجهيزات) وIRG (لدعم دخل الفرد).
- تُعد الأكثر استخداماً لتحفيز IRG، مما يؤكد تركيزها على المقاول.
- لا تهتم بدعم الشركات الكبرى (دعم IBS ضئيل جداً).
- توزيعها الجغرافي هو الأكثر توازناً وانتشاراً عبر عدة ولايات.

3. وكالة CNAC:

- حجم دعمها صغير وموجه لفئة البطالين (116 مليون دج).
- تتميز بدعمها لمختلف أنواع المشاريع الصغيرة.
- لا تعتمد على تحفيز واحد، بل توزع دعمها بين TVA, IFU, IRG, TAP.
- هي الأكثر مرونة وقدرة على خدمة أنواع متعددة من المشاريع الصغيرة.
- توزيعها الجغرافي يتركز في أقطاب معينة مثل قسنطينة والجزائر.

4. وكالة ANGEM:

- هي الأصغر حجمًا والأكثر تخصصًا في دعمها (32 مليون دج).
- تستهدف الحرفيين وأصحاب المشاريع متناهية الصغر.
- تركز بشكل أساسي على إعفاء الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU).
- تعتبر الوكالة الخبيرة في دعم المشاريع الخاضعة لنظام IFU.
- تتجاهل المشاريع الكبيرة والمعقدة.
- يظهر توزيعها الجغرافي تركيزاً شديداً وغير متوقع في ولاية الجزائر العاصمة.

الشكل رقم 04: دائرة نسبية تمثل حجم الاعفاءات الخاصة بكل وكالة لسنة 2022

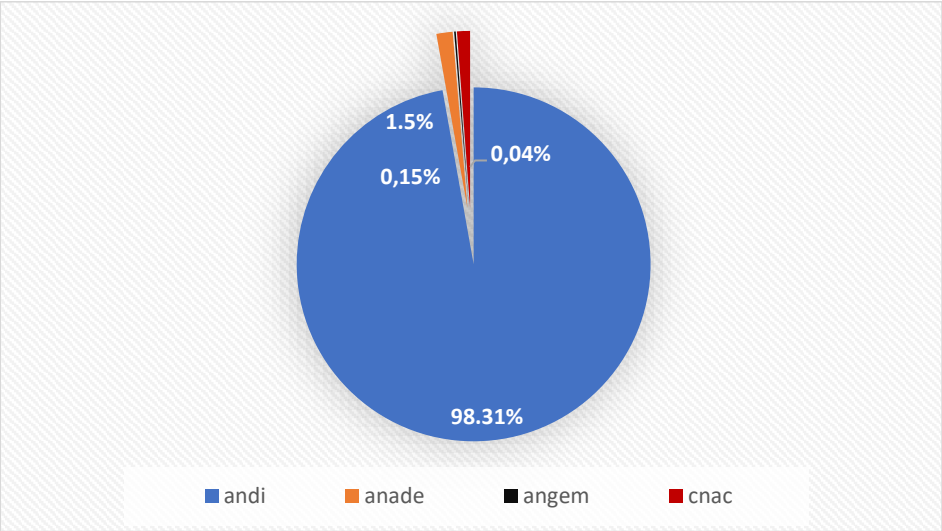

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على معطيات الجداول.

من خلال الشكل رقم 04 يظهر لنا جليا أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تحتل المرتبة الأولى في منحها لاعفاءات جبائية للمستثمرين بنسبة 98,31% تليها الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية بنسبة 1,5% ثم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بنسبة 0,04% وأخيرا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بنسبة 0,15%.

خلاصة الفصل الثاني:

يتضح من خلال هذا الفصل أن مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج تمثل ركيزة أساسية في تطبيق السياسة الجبائية على المستوى المحلي، من خلال تنظيم وتحصيل الموارد الضريبية. كما أبرزت الدراسة أهمية الإعفاءات الجبائية التي تقدمها هيئات دعم الاستثمار في تحفيز المبادرة الاقتصادية، وتشجيع خلق المؤسسات، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

الخاتمة

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع التحفيزات الجبائية في إطار وكالات دعم الاستثمار (ANDI, ANJEM, CNAC, ANADE) في الجزائر ، والتي سعت إلى تحليل وتقييم مدى فعالية هذه الوكالات في تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى مفاهيم عامة حول التحفيزات الجبائية من خلال تقديم مفهوم عام حول التحفيزات الجبائية وأشكاله واهميته والعوامل المؤثرة فيها وإبراز وكالات دعم الاستثمار في الجزائر واهم التحفيزات الجبائية الممنوحة لها كما قمنا بتقييم تكلفة التحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار وكالات دعم الإستثمار

لقد خلصت الدراسة إلى أن السياسات المتبعة من قبل الدولة الجزائرية، والمتجسدة في حزمة من التحفيزات الجبائية والمزايا المتمثلة في العديد من الإعفاءات والتخفيضات الجبائية الممنوحة عبر وكالات دعم الاستثمار المختصة كـ ANDI (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)، ANJEM (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)، CNAC (الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)، المتمثلة وANADE (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية)، كما ان للتحفيزات دور في تشجيع الإستثمار المحلي نحو القطاعات والأنشطة المراد تنميتها وتطويرها حيث قد لاقت بالفعل تجاوباً ملحوظاً من قبل المستثمرين. ويتجلى ذلك في الإقبال المتزايد على الاستفادة من هذه التسهيلات، وما صاحبه من أثر إيجابي على استحداث مناصب الشغل، جذب وتشجيع الاستثمار دعم وتنمية المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية ومتابعة المشاريع القائمة وتقديم الدعم اللازم لها لتجاوز العقبات التي قد تواجهها بعد مرحلة الإنشاء.

تشجيع إعادة الاستثمار وتوسيع المشاريع الناجحة.

مرافقة أصحاب المشاريع خلال مراحل إنشاء وتطوير مؤسساتهم.

تقديم المعلومات والإرشادات اللازمة حول الأطر القانونية والتنظيمية للاستثمار.

صحة الفرضيات:

الفرضية 1: مقبولة التحفيزات الجبائية تُعد من أبرز الوسائل التي تستخدمها الحكومات لتوجيه الاقتصاد، خاصة في دعم القطاعات النتجة وتحقيق التنمية الجهوية. في الجزائر، أُثبت ذلك من خلال تطبيق امتيازات جبائية واسعة لجلب الاستثمار وتقليص البطالة، وهو ما تؤكده تقارير وزارة المالية والدراسات الاقتصادية.

الفرضية 2: مقبولة هذه الوكالات فعلاً تلعب أدوارًا أساسية في تسيير مشاريع مدعومة من الدولة، لكن ليس جميعها تستفيد من نفس نوع أو حجم التحفيزات الجبائية. وكالة ANDI تستفيد من إعفاءات جبائية مباشرة،

بينما ANSEJ و CNACو ANGEMتركز أكثر على الدعم المالي والضمانات، مع امتيازات جبائية محدودة أو غير مباشرة.

الفرضية 3: مقبولة وكالة ANDI تتصدر الجهات المستفيدة من التحفيزات الجبائية، إذ تُشرف على نظام الامتيازات المنصوص عليه في قانون الاستثمار، وتمنح إعفاءات ضريبية مباشرة للمستثمرين على مدى عدة سنوات. تقارير ANDI الرسمية تشير إلى تسجيل أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية مقارنة بباقي الوكالات.

- **نتائج الدراسة:** من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي التي تناولناها، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج

- تعتبر التحفيزات الجبائية من أهم الأساليب التي تعتمد عليها الدولة في تشجيع ودعم الاستثمار وذلك عن طريق منح التخفيضات والإعفاءات والتسهيلات اللازمة.
- تتمثل التحفيزات الجبائية في مجموع الإعفاءات والتخفيضات الضريبية الهدف منها تشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو القطاعات والمناطق المراد تنميتها في ظل توفر المناخ الملائم للإستثمار.
- تعتبر التحفيزات الجبائية كعامل مكمل للمناخ الاستثماري حيث بتوفرها تحفز المستثمرين المحليين على إقامة مشاريعهم الاستثمارية.
- قامت الحكومة الجزائرية بانشاء وتوفير عدة وكالات وطنية منها (ANADE,CNAC ,ANJEM ANDI,) والتي تقوم بدور فعال في دعم وتشجيع الاستثمارات.
- مساهمة الوكالات الوطنية في تحفيز وتشجيع الاستثمار من خلال ما تقدمه من تسهيلات وتحفيزات في تمويل ودعم المشاريع الاستثمارية.
- تشجيع الشباب حاملي المشاريع من طرف وكالات دعم الاستثمار.
- معالجة مشكلة البطالة بتوفير مناصب شغل وبالتالي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إن الجهازين الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) هما الأكثر تمثيلا لهذه الدراسة مقارنة بالأجهزة الأخرى (CNAC و ANGEM) نظرا لقدم نشأتهما ووزن حجم الإعفاءات الجبائية الممنوحة في إطارهما.

- **توصيات الدراسة:** على ضوء النتائج النظرية والتطبيقية التي تم التوصل إليها فإن الباحثان يضعان بعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم في فعالية سياسة التحفيزات الجبائية في الجزائر

- منح تسهيلات أكثر وتحفيزات جبائية أكثر لتشجيع اصحاب المشاريع على الاستثمار.

- منح التحفيزات الجبائية على مراحل وعلى أساس مستوى أداء المشروع، والغائها في حال بروز مؤشرات على عدم جديته، ما يحد على الأقل من خسائر الخزينة العمومية في حال اقتصارها على التحفيزات الممنوحة في مرحلة ما.
- يجب على الدولة عند إقرار منح التحفيزات الجبائية أن تأخذ بعين الإعتبار مدى استفادتها من هذه الإمتيازات
- تفعيل دور هياكل دعم الاستثمار من حيث المرافقة والتوجيه والإرشاد لأصحاب المشاريع، لا يقتصر فقط على جانب التمويل.
- إحياء أيام تحسيسية حول مختلف المزايا والتحفيزات الجبائية التي تقدمها وكالات الدعم.
- العمل على إصلاح المناخ العام للاستثمار في الجزائر من جميع النواحي الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، لجذب وتحفيز المشاريع المقاولاتية المحلية.
- يجب أن لا يركز الدعم على مرحلة الإنشاء والتوسيع فقط وإنما يجب أن يمس جوانب توجيه وتكوين وتدريب أصحاب المشاريع وإحياء ثقافة المسير الناجح والقيام بالدراسة التقنية والمالية لهذه المشاريع الاستثمارية.

افاق الدراسة: يفتح هذا الموضوع المجال أمام العديد من الدراسات المستقبلية، ومن بين أبرز الآفاق التي يمكن استكشافها:

- دور التحفيزات الجبائية في دعم المؤسسات السياحية
- دور التحفيزات الجبائية في تحقيق التنوع الاقتصادي
- تقييم أداء هياكل دعم وتمويل الاستثمار في الجزائر
- دور الحوكمة الجبائية في ترشيد استخدام التحفيزات الجبائية وتحقيق الشفافية والمساءلة حول حجم التحفيزات الجبائية وآليات مراقبتها وتنفيذها.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. أحمد زهير، شامية خالد الخطيب، المالية العامة، دار الزهراء للنشر والتوزيع، 1997.
2. سعيد عبد العزيز، عثمان رجب العشماوي، النظم الضريبة، تحليل مقارن، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية.
3. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
4. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
5. قدي عبد المجيد، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
6. محمد حمو، محاضرات في جباية المؤسسة، مكتبة بود واو، 2009.
7. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هوسة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
8. نزيه عبد المقصود، محمد المبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003.
9. الوليد صالح عبد العزيز، دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية، مصر، 2003.
10. المرسى السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. أوشان أحمد، دور الجباية في تشجيع الاستثمار الخاص من خلال سياسة التحفيز، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
2. ناصر مراد، فعالية النظم الضريبية وإشكالية التهرب، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.
3. سعدان السباني، دغفل عبد المالك، دور التحفيزات الجبائية في دعم نشاط المؤسسات المصغرة دراسة حالة مؤسسة مصغرة، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016–2017.
4. قوجيل محمد، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015–2016.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

1. بوقفة عبد الحق، زريق كمال، "دور برامج سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 6، 2013.
2. ميلود وارزقي، "التحفيزات الجبائية المخصصة للاستثمار مع تقييم حصيلة الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2002–2018"، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، الجزائر، مجلد 2، عدد 1، 2022.

3. زواق الحواس، "الكفاءة الاستخدامية لسياسة التحفيز الضريبي في تنمية وتوجيه الاستثمار"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، العدد 16، 2016.
4. فتيحة قندوز، "الأنظمة التحفيزية والشروط المؤهلة للاستفادة من المزايا الموجهة للاستثمار"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، الجزائر، مجلد 10، عدد 1، 2023.
5. سعاد شايغم، "آفاق التنويع الاقتصادي للجزائر في ظل قانون الاستثمار الجديد 22-18"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، مجلد 7، عدد 1، 2023.
6. بلال شيخي وآخرون، "التحفيزات الجبائية كآلية لدعم وترقية الاستثمار في الجزائر"، الملتقى الدولي الخامس حول دور الجماعات الجبائية في ترقية الاستثمار، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج.
7. بديسي فهيمة، كنزة براهمة، "دور هيئات الدعم والمرافقة في تمويل وتشجيع المقاولاتية في الجزائر"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الناشئة في الجزائر، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2019.

رابعا: المحاضرات

1. المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 17-100 المؤرخ في 05 مارس 2017.
2. المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 17-102 المؤرخ في 05 مارس 2017.
3. المادة 12 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016.
4. القانون رقم 22-18، المادة 4.
5. المادة الأولى فقرة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020.

المواقع الإلكترونية

1. وكالة الأنباء الجزائرية، مشروع قانون الاستثمار، https://cutt.us/cpaky

2. Agence Nationale de Développement de l'Investissement (2024)، https://www.andi.dz/
3. National Entrepreneurship Support and Development Agency (2024)، https://nesda.dz/
4. Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit (2019)، https://www.angem.dz/
5. Algeria Startup Fund (2024)، https://asf.dz/
6. Caisse Nationale d'Assurance-Chômage (2016)، https://www.cnac.dz/
7. Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes (2016)، http://www.ansej.org.dz/

الملاحق

الملحق رقم 01: الاعفاءات الممنوحة في إطار الوكالات الطنية

Régime	DRI/DGE	Montant des éxonérations fiscales							
		TVA	IBS	IRG	TAP	IFU	TF	ENREG	TOTAL
AAPI/ANDI	DGE	51 250 005 307	-	-	-	-	-	-	51 250 005 307
	ALGER	2 085 332 369	467 152 608	-	123 011 137	-	34 810 438	-	2 710 306 552
	ORAN	2 170 724 492	47 081 744	-	185 111 744	-	-	-	2 402 917 980
	CONSTANTINE	1 312 959 556	791 168 304	-	487 779 696	-	329 359 434	982 534	2 922 249 524
	ANNABA	1 124 588 790	812 774 697	-	63 206 757	-	-	-	2 000 570 244
	BLIDA	563 675 830	239 706 399	-	39 340 412	-	5280986	-	848 003 627
	SETIF	913 795 591	802 572 887	-	417782866	-	-	-	2 134 151 344
	OUARGLA	202 314 898	263 636 503	-	447 880 059	-	5 936 920	-	919 768 380
	CHLEF	1 665 707 604	164 707 783		2653747666	-	-	-	4 484 163 053
	BECHAR	7 245 466 001	150 667 377	-	200 671 526	-	-	-	7 596 804 904
	TOTAL 1	**68 534 570 438**	**3 739 468 302**	**-**	**4 618 531 863**	**-**	**375 387 778**	**982 534**	**77 268 940 915**
ANADE	ALGER	81 303 155	2 156 294	14 993 969	10 449 706	19 966 354	-	-	128 869 478
	ORAN	83 164 513	-	-	61 012	4 222 000	-	-	87 447 525
	CONSTANTINE	194 487 317	3 711 564	43 912 606	26 887 599	7 776 128	3 968 544	-	280 743 758
	ANNABA	30 513 704	-	5 548 073	2 228 519	11 615 626	-	-	49 905 922
	BLIDA	173 373 957	-	2 659 018	15 201 823	8 238 755	-	-	199 473 553
	SETIF	86 703 022	20 000	9 127 585	4 263 060	4 789 464	-	-	104 903 131
	OUARGLA	109 206 285	-	5 157 931	13 069 515	2 980 444	4 894 567	-	135 308 742
	CHLEF	91 699 851	-	53 328 517	2 731 244	6 125 633	-	-	153 885 245
	BECHAR	17 491 489	790 317	11 662 914	3 566 132	4 105 698	-	-	37 616 550
	TOTAL 2	**867 943 293**	**6 678 175**	**146 390 613**	**78 458 610**	**69 820 102**	**8 863 111**	**-**	**1 178 153 904**

ANGEM	ALGER	7 618 488	1 638 448	4 648 491	991 488	5 567 412	-	-	20 464 327
	ORAN	1 995 604	-	-	-	-	-	-	1 995 604
	CONSTANTINE	-	-	2 813 407	853 657	446 000	254 000	-	4 367 064
	ANNABA	-	-	-	-	1 975 000	-	-	1 975 000
	BLIDA	-	-	-	107 126	112 500	-	-	219 626
	SETIF	-	-	-	-	1 264 000	-	-	1 264 000
	OUARGLA	-	-	98 000	13 580	-	-	-	111 580
	CHLEF	-	-	217 804	653 503	150 000	-	-	1 021 307
	BECHAR	-	-	-	-	969 000	-	-	969 000
	TOTAL 3	**9 614 092**	**1 638 448**	**7 777 702**	**2 619 354**	**10 483 912**	**254 000**	**-**	**32 387 508**
CNAC	ALGER	7 963 313	282 688	3 498 601	1 717 386	8 024 741	-	-	21 486 729
	ORAN	-	-	-	-	1 514 000	-	-	1 514 000
	CONSTANTINE	4 444 150	-	16 049 219	7 211 182	3 418 446	2 028 000	-	33 150 997
	ANNABA	9 919 363	348 045	2 218 761	522 084	1 488 080	-	-	14 496 333
	BLIDA	1 638 224	13 300	637 682	775 014	1 975 585	-	-	5 039 805
	SETIF	8 183 504	-	1 424 556	7 520 213	2 556 350	-	-	19 684 623
	OUARGLA	-	-	508 300	1 017 042	5 494 383	-	-	7 019 725
	CHLEF	4 006 798	1 566 571	881 022	1 058 119	984 000	-	-	8 496 510
	BECHAR	3 352 020	-	-	-	1 911 599	-	-	5 263 619
	TOTAL 4	39 507 372	2 210 604	25 218 141	19 821 040	27 367 184	2 028 000	-	116 152 341
Total Général		**69 451 635 195**	**3 749 995 529**	**179 386 456**	**4 719 430 867**	**107 671 198**	**386 532 889**	**982 534**	**78 595 634 668**

فهرس المحتويات

الإهداء.....3
شكر وعرفان.....5
الملخص: I
قـــــائـــــمـــــــة المـــــحـــــتـــــويـــــات II
قـــــائـــــمـــــــة الجداول..... III
قـــــائـــــمـــــــة الأشكال..... IV
قـــــائـــــمـــــــة الملاحق..... V
مقدمة.....أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتحفيزات الجبائية الممنوحة 4
المبحث الأول: الإطار النظري للتحفيزات الجبائية ودورها في دعم الاستثمار.....5
المطلب الأول: الأسس النظرية للتحفيزات الجبائية.....5
المطلب الثاني: محددات فعالية التحفيزات الجبائية في إطار التشريع الاستثماري 12
المطلب الثالث: الإطار النظري لوكالات دعم الاستثمار في الجزائر 21
المبحث الثاني: الدراسات السابقة 39
المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية.....39
المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية.....41
المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.....43
خلاصة الفصل الأول:.....46
الفصل الثاني: دراسة تقييمية على مستوى مديرية الضرائب برج بوعريريج.....47
تمهيد الفصل الثاني:.....48
المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لوالية برج بوعريريج.....49
المطلب الأول: التعريف بالمديرية الولائية للضرائب لوالية برج بوعريريج 49
المطلب الثاني: مهام المديرية الولائية للضرائب لوالية برج بوعريريج 55
المطلب الثالث: تقديم عام لمركز الضرائب برج بوعريريج.....56
المبحث الثاني: دراسة الإعفاءات الجبائية في إطار هيئات دعم الاستثمار في الجزائر 62
المطلب الأول: دراسة الاعفاءات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI 62
المطلب الثاني: دراسة الاعفاءات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE 65
المطلب الثالث: دراسة الاعفاءات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. ANGEM 68
المطلب الرابع: دراسة الاعفاءات الممنوحة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC ...70
المطلب الخامس: نتائج تحليل الدراسة 73
خلاصة الفصل الثاني:.....75
خاتمة:.....77

قائمة المرجع.....27
الملاحق 83
فهرس المحتويات.....86
الملخص: I

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى ابراز أهمية التحفيزات الجبائية ودورها المحوري كأداة أساسية ويتم ربطه بالتحصيل الجبائي وخلق القيمة المضافة في الجزائر، حيث ركزت بشكل خاص على تقييم فعالية هذه التحفيزات ضمن إطار عمل وكالات دعم الاستثمار الرئيسية، وهي: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM والصندوق الوطني للتأمين على البطالةCNAC .

وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه الوكالات ساهمت من خلال ما تقدمه من تسهيلات وتحفيزات جبائية، في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الشباب حاملي المشاريع، وبالتالي المساهمة في معالجة إشكالية البطالة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التحفيزات الجبائية، الاستثمار، وكالات الدعم، cnac، andi، angem، anade.

Abstract:

This study aimed to highlight the importance of tax incentives and their pivotal role as a fundamental tool for driving economic development and creating added value in Algeria. It specifically focused on assessing the effectiveness of these incentives within the framework of the main investment support agencies, namely: the National Agency for Investment Development (ANDI), the National Agency for Entrepreneurship Support and Development (ANADE), the National Agency for Microcredit Management (ANGEM), and the National Unemployment Insurance Fund (CNAC).

The study concluded that these agencies, through the facilities and tax incentives they provide, have contributed to financing and supporting small and medium-sized enterprises, encouraging young project holders, and thereby helping to address the problem of unemployment and achieve economic and social development goals.

Keywords: Tax incentives, investment, support agencies, CNAC, ANDI, ANGEM, ANADE.